

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦١٧٠

الجمعة، ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٤٥

نيويورك

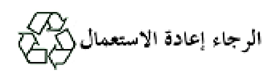
الرئيس:	السيد روغوندا	(أوغندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد مارغيلوف
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد ليو – تشن من
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد لو لونغ ميته
	كرواتيا	السيد سكراسيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد بوينتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

تقريرا الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2009/297)

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2009/352)



09-42176 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٠٠/١١.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2009/297)

تقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2009/352)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالتين من ممثلَي السودان والسويد، يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد حسن (السودان) مقعدا على طاولة المجلس؛ و شغل السيد ليدن (السويد) المقعد المخصص له في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد ألان لوروا وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد لوروا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وأود أن أنوه بوجود سعادة السيد ميخائيل مارغيلوف، الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي المعني بالسودان ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الاتحاد والجمعية الاتحادية للاتحاد الروسي، معنا على طاولة المجلس. وباسم المجلس، أرحب به ترحيبا حارا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. معروض على أعضاء المجلس تقريران للأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، يردان في الوثيقتين S/2009/297 و S/2009/352.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد ألان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لوروا (تكلم بالفرنسية): شكرا لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لموافاة مجلس الأمن بمعلومات عن الحالة في دارفور. ومعروض على المجلس آخر تقرير للأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وما يتعلق بها من مسائل (S/2009/352). وأود أن أسلط الضوء على بعض النقاط الرئيسية الواردة في التقرير وأتشاطر مع الأعضاء بعض الملاحظات الأعم بشأن جهودنا لإنهاء هذه الأزمة.

أولا، أود أن أؤكد أننا ندخل مرحلة جديدة من مراحل نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وخلال الأشهر القليلة القادمة، سنشهد وصول خمس كتائب إضافية و خمس سرايا إضافية من سرايا المشاة. كما نسعى إلى كفالة نشر الكتيبتين المتبقيتين النهائيتين قبل

نهاية العام. وفيما يتعلق بالشرطة، فإننا على المسار الصحيح بشأن نشر ٩ من وحدات الشرطة الإحدى عشرة بحلول كانون الأول/ديسمبر، ونواصل العمل على كفالة نشر وحدتي الشرطة المشكلتين المتبقيتين قبل نهاية العام.

وتتم هذه المرحلة النهائية من النشر في الوقت الذي سيلتحق فيه مسؤول جديد بالبعثة. فكما يعلم الأعضاء، اقترح الأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي تعيين الفريق باتريك نيامفوبا ممثل رواندا لشغل منصب القائد الجديد لقوة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وسيتولى مهامه بنهاية آب/أغسطس، خلفا للجنرال مارتن لوتر أغواي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بجهود الجنرال أغواي بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وبطبيعة الحال، شعب دارفور. فقد تولى قيادة قوة واحدة من بين أكبر عمليات حفظ السلام وأشدها تعقيدا في التاريخ خلال مرحلتها الأولية الصعبة بشكل خاص. ونعرب عن بالغ امتناننا له على ذلك.

وسيلتحق خلفه بالبعثة في الوقت الذي سنكون بصدد تغيير الأولويات. فحتى الآن، انصب تركيز البعثة، بحكم تعريفها، على النشر وإيجاد سبل العمل مع الحكومة وأطراف الصراع والجهات الفاعلة الأخرى. وبينما أحرزنا تقدما كبيرا في كل مجال من تلك المجالات، من المؤكد أنه لا يزال علينا بذل المزيد من الجهود. وعلى نحو خاص، يجب ألا نغفل مسألة التأشيرات، التي نشدد عليها في كل اجتماع من اجتماعات اللجنة الثلاثية، بما فيها آخر اجتماع لها. وسنواصل الإصرار على منح جميع التأشيرات لجميع الجنسيات ضمن جدول زمني معقول.

وبينما تنقضي شهور عام ٢٠٠٩ بزيادات مطردة كل شهر في معدل نشر القوات، سيكون بمقدور البعثة قريبا تكريس طاقة أقل لفرض نفسها وبذل جهد أكبر في العمليات الميدانية، بما في ذلك تنفيذ ولايتها الخاصة بالحماية.

وبذلك أنتقل إلى الموضوع الثاني الذي أود التركيز عليه. فتقرير الأمين العام يؤكد مجددا أن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور عملية للحماية أساسا. ويجب أن يترجم وصول الأصول العسكرية والشرطية الموعودة وتحويل التركيز من النشر إلى العمليات، في المقام الأول، إلى عمل أكثر فعالية لتوفير الحماية. وسيشمل ذلك القيام بعدد من الدوريات التطلعية يزيد بكثير عما تقوم به البعثة فعلا وبشكل متزايد، وكفالة تواجد أكثر استدامة في المواقع الرئيسية وما حولها، مثل مخيمات المشردين داخليا التي يعيش فيها أشد السكان ضعفا. غير أنه سينطوي أيضا على العمل بشكل أوثق مع بقية العاملين في مجال الحماية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية، التي تتحمل المسؤولية أيضا عن حماية المدنيين وتنخرط فيها.

وقد ناقشت هذا الجانب على نحو مستفيض مع زملائي خلال إقامتي في الفاشر قبل أسبوعين. واتفقنا على أن التوقعات بشأن أداء البعثة كبيرة جدا خلال الفترة المتبقية من السنة، وعلى ضرورة بذل قصارى جهدنا لمواجهة التحدي.

ويتعلق العنصر الثالث من عناصر التقرير، الذي أود أن أسترعي الانتباه إليه، بالتغيرات التي طرأت على الحالة الأمنية في دارفور. فالعملية المختلطة تقوم بمهمتها الآن في بيئة مختلفة عن البيئة التي كلفت بالعمل فيها في البداية. ويجسد التقرير تلك التغيرات و سياقها. فأعمال العنف الواسعة النطاق للغاية وما يتصل بها من حالات وفاة وتشريد المدنيين لم تعد سمة أساسية للأزمة. واليوم، أصبحت الهجمات محصورة على نحو أكبر وغالبا ما يشنها متمردون

علـى القـوات الحكوميـة أو تـشنها الحكومـة علـى المتمـردين أو تكون صراعات فيما بين الأعراق.

ويشكل تدهور العلاقات بين تشاد والسودان عـاملا هاما في هـذه البيئة المتغيرة. ويـذكر أعـضاء المجلس أن وقـف إطـلاق النـار لـدواعي إنـسانية عـام ٢٠٠٤ بـين الحكومـة والمتمردين، الذي أذكى الأمل في أنفسنا جميعا بقـرب انتـهاء أعمـال العنـف، تم التفـاوض والتوقيـع عليـه في نجامينـا. ومـن الصعب تخيل وقوع حدث مثل ذلـك اليوم، بـالنظر إلى تـوتر العلاقـات بـين تـشاد والـسودان. وقيـام الطـائرات العـسكرية التـشادية بقـصف الأراضـي الـسودانية بالقنابـل بتـاريخ ١٦ تموز/يوليه لم يفعل شيئا لتحسين الحالة.

(تكلم بالإنكليزية)

إن نـشوء الأزمـة لم يقلـل بـأي طريقـة مـن مأسـاة دارفور أو يخفف من معاناة ٢,٧ مليون من المشردين. ولكـن يقتـضي الأمـر بـأن تتفـق تحليلاتنـا وأفعالنـا مـع الحقـائق علـى أرض الواقع. وسيتعين على الأمـم المتحـدة أن تتكيـف لتكـون فعالة. وهذا أيضا يؤثر على جهـود الوسـاطة. ويناقش تقرير الأمين العام أيضا الكيفية التي عمل بها كبير الوسـطاء المشترك باسولي لتعديل نهجه لكي يجسد التقلب الذي تتسم بـه الحالـة في الميدان.

ومنذ صدور التقرير، طرأ تطور إيجابي تمثل في قيـام حركة العدالة والمساواة بإطلاق سراح ٦٠ سجينا مـن خـلال وساطة لجنة الصليب الأحمر الدولية.

وثمـة مجـال رابـع أود أن أبـرزه، وهـو يتعلـق بالـصلة المباشرة بين الأزمة في دارفـور وتنفيـذ اتفـاق الـسلام الـشامل. وفي إحـاطتي الإعلاميـة بتـاريخ ١٧ تمـوز/يوليـه أمـام المجلـس، أعربت عن مشاطرتي للقلق الـشديد فيمـا يتعلـق بوضـع تنفيـذ اتفـاق الـسلام الـشامل. إن التـأخيرات وسـوء الفهـم والاختلافات بين الأطراف على القضايا الرئيسية، بمن فيهـا مسائل ترسيم الحدود ونتائج التعداد، كلها ما برحـت تعـرض اتفاق الـسلام الـشامل للخطـر. وفـشل اتفـاق الـسلام الـشامل سيؤدي إلى أزمـة عميقـة في جميـع أرجـاء الـسودان والمنطقـة ويلحـق المزيـد مـن المعانـاة بالمجموعـات الـسكانية الضعيفة بالفعل.

وفي هذا السياق، من المهم بالطبع الإشادة بـالأطراف على سلوكها في الاستجابة للقـرار المتعلـق بـأبيي الـذي اتخذتـه محكمة التحكيم الدائمة بتاريخ ٢٢ تموز/يوليه، وإنـني لأشـيد بها على هـذه الـروح الـتي تحلـت بهـا في تقبـل القـرار. ويـتعين على الأطـراف البنـاء علـى نهجهـا نحـو قـرار المحكمـة للتغلـب علـى المـسائل الرئيـسية الأخـرى وتحـسين مـستوى ونوعية تعاونها.

وعلى الرغم من الأخبار الجيدة المحيطة بأبيي، لا يزال هناك شعور بالانحراف يحيط بتنفيذ اتفاق الـسلام الـشامل مـع ما يرتبه ذلك مـن آثـار مباشـرة علـى حـل الأزمـة في دارفـور. وعدم اليقين المحيط بالانتخابات مثال جيد على ذلك. وتعـداد السكان المطعون فيه، والتشريد الواسـع النطـاق وتطـاير الحالـة – وخاصة في المنطقة الحدودية مع تشاد – كلـها تخلـق مخـاطر كبيرة بحيث لا يتمكن شعب دارفـور مـن المـشاركة في العمليـة الانتخابية. وهذا من شأنه أن يزيد مـن حرمـان الملايـين الـذين حرمهم الصراع من ذلك فعلا.

إن نتـائج أي انتخابـات تتـرك أيـضا أثـرا هـائلا علـى النظـام الـسياسي في دارفـور. والموظفـون المنتخبـون يـشكلون مجموعة جديدة من أصحاب المصالح ويتعين علـيهم الانخـراط في مناقشات حفظ الـسلام في دارفـور. وهنـاك أيـضا خطـورة حقيقية مفادها أن حركـات التمـرد يمكـن أن تلجـأ إلى تقلـيص مـشاركتها في الوسـاطة وتحبـذ الرصـد، وربمـا تـسعى إلى استغلال الـصعوبات الـتي تواجههـا حكومـة الوحـدة الوطنيـة بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

من الواضح أن هذه ما هي إلا سيناريوهات ولكنها تبين الصلات الواضحة بين اتفاق السلام الشامل والصراع في دارفور. والآن أهم من أي وقت مضى علينا أن نرى المسألتين جزءا من الكل، ونفهم أن المسألتين مرتبطتين بتهميش قطاعات واسعة من السكان. وبوسعي أن أؤكد للمجلس أن الأمانة العامة ومفوضية الاتحاد الأفريقي تعملان معا على أساس دعم أبناء السودان في جهودهم لحل العديد من التحديات الكبيرة التي تواجههم.

وفي هذا السياق، نتوق إلى رؤية التوصيات التي سيقدمها الفريق الرفيع المستوى. الذي يرأسه ثابو مبيكي. لقد اجتمعت مع الرئيس مبيكي وزملائه عندما كنت في أديس أبابا قبل عشرة أيام. ومن الواضح أن العمل الذي يضطلعون به سوف يمثل مساهمة في جهودنا الرامية إلى أحلال السلام الدائم في جميع أرجاء السودان.

لقد ركزت في ملاحظاتي على إبراز جوانب معينة من آخر تقرير للأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور. أود أن اختتم كلمتي بإبداء بعض الملاحظات الإضافية.

لقد انقضت أكثر من خمس سنوات منذ طرق المجلس هذه الأزمة. وبينما تغيرت الحالة في الميدان، غير أننا من نواح عديدة لا نقترب الآن من التوصل إلى حل أكثر مما كنا عليه عندما بحث المجلس المسألة لأول مرة. وهذا مؤلم جدا بسبب المعاناة الإنسانية خلال السنوات الفاصلة. ومما يبعث على الإحباط الشديد أن عناصر كانت واضحة بطرق عديدة.

إن الحكومة يجب أن تقدم تنازلات كبيرة وتبين التزامها بدارفور من خلال الاستثمار المباشر في شعبها وهيكلها. ويتعين على المتمردين أن يجعلوا مصالح شعبهم أولويتهم الوحيدة، والتوفيق فيما بينهم والاتفاق على برنامج جاد للمناقشات. والامتناع عن الحوار ليس سياسة — انه موقف. ويجب على مؤيدي وأنصار الحكومة وحركات التمرد رفض تأييد الحرب إلى الأبد. ويجب أن يصبح الحوار الخيار الوحيد. ويجب أن يتوقف تدفق الأسلحة والدعم المالي. يجب أن يتلاشى الملاذ الآمن.

وما لم يكن هناك تقدم مستدام في كل مجال من هذه المجالات، فلن نرى أي حل للأزمة. وبدلا من ذلك، سوف نواصل الاجتماع في هذه القاعة لمناقشة حالة عويصة. والبديل هو حشد الإرادة السياسية ووحدة القصد ضرورية للتصدي لهذه الأزمة بكل جوانب تعقدها المأساوية.

وفي نهاية المطاف فإن المسؤولية عن إحلال السلام والاستقرار في دارفور تكمن في أبناء السودان. هذا حقهم والتزامهم. فالإرادة اللازمة السلام والتضحيات المطلوبة لتحقيقها سوف تأتي منهم.وعلينا الاستمرار في تقييمهم بمنتهى الدقة وفقا لأعلى معايير في هذا الصدد.

وفي الوقت نفسه، يتعين على المجتمع الدولي وبلدان المنطقة بشكل خاص، القيام بدور مركزي في تهيئة الظروف التي ستساعد السودانيين على الصمود أمام هذه التحديات. وهذه الظروف تشمل توفير حوافز محددة للأطراف للتوصل إلى اتفاق وضمانات تكفل تنفيذ الاتفاقات الجديدة. وهذا المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الذي أعلن موقفه بشأن العملية المختلطة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور في وقت مبكر من هذا الأسبوع سيظل يطلب إليهما تعبئة إرادة وطاقة الأطراف لتجاوز هذا النزاع بالطريقة الوحيدة الممكنة، أي من خلال الاتفاق السياسي الذي يتم التوصل إليه عن طريق التفاوض الذي ينهي بفعالية التهميش في دارفور.

الرئيس (أشكر السيد لوروا على إحاطته الإعلامية).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد مارغيلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): في البداية، أود أن أشكر آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية المفصلة عن الحالة في دارفور ووزع العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

لقد ركز الأمين العام مرارا وتكرارا على عدم تجزئة السلام في السودان ونوه بالحاجة إلى نهج شامل لحل الصراع في دارفور وتحقيق تسوية سلمية في البلاد.

إن مهمتنا اليوم تمهيد الطريق أمام السلام في السودان. وهذه مهمة صعبة، خاصة عندما نتذكر أن التاريخ الحديث والحديث جدا في السودان ما برح تعاقبا بين التبعية والاستقلال، وصراعات بين المقاطعات والأديان والمجموعات الإثنية، وتقريبا حرب أهلية مستمرة. والبلد اليوم في حالة من التراع العميق. والأنشطة العسكرية المتباينة الشدة لا يمكن تفسيرها إلا وقف إطلاق نار وجيز وهش. وهذه الأنشطة تزيد من مفاقمة المشاكل الإنسانية في البلاد. ويدعي الخبراء أن السودان اليوم، إما انه غير قادر على إطعام نفسه أو أن لديه صعوبة كبيرة في القيام بذلك. فتلبية الاحتياجات التغذوية في الجنوب وحده تتطلب بالفعل ٧٥ ٠٠٠ طن من الأغذية. والحالة ثابتة فقط بسبب الانخفاض في الطلب في الجنوب والشمال.

إن السودان بحاجة إلى اهتمام مستمر من لدن المجتمع الدولي. ولا بد لنا من أن نسعى بشدة إلى تكثيف الحوار بين الأطراف المتنازعة في دارفور ونكفل تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وهو اتفاق بين الشمال والجنوب. والآن لا يوجد أي سبيل آخر لإحلال السلام في السودان.

ومن الضروري التذكير بأن التراعات في ذلك البلد تكمن في العديد من العوامل. وأسباب الصدامات يصعب تحديدها بوضوح في بعض الأحيان.

على سبيل المثال تعتبر الخرطوم رسميا المتمردين انفصاليين مما يحدد الصراعات بوصفها صراعات بين الانفصاليين والحكومة المركزية. ويشدد الأمين العام بان كي - مون على مشكلة بيئية - عدم توفر المياه - في دارفور والقتال الناتج عن ذلك بين السكان المقيمين والبدو الرحل. وهناك أيضا رأي مفاده أن ميليشيا الجنجويد ترغم غير المؤمنين على الخروج من أرضهم مما يضفي على الصراع ظاهريا بعدا دينيا. ويعتقد آخرون أن الصراع له جذور إثنية ولا يزال آخرون يركزون على الموارد الطبيعية ويؤكدون أن مختلف الأطراف تسعى إلى تقسيم الإيرادات المتأتية من هذه الموارد.

ومع ذلك فإن جميع هذه العناصر قائمة مما يعني أن هناك نوعا من الحرب الأهلية جارية على المصالح الاقتصادية في السودان. ويعتقد عدد من المنظمات الإنسانية أن حكومة السودان بمساعدة الجنجويد ترغب في إرغام القبائل الأفريقية على الخروج من دارفور لكي تعمل على تطوير حقول النفط هناك.

أعتقد أن جميع تلك العناصر التي تكلم عنها الخبراء وممثلو المنظمات غير الحكومية وغيرهم أيضا تمثل مأساة دائرة في السودان. ولذلك هناك صعوبة في إيجاد تسوية سلمية. ونحن مقتنعون بأنه لكي تُحل مشاكل دارفور لا يوجد بديل للأطراف من التوصل إلى اتفاقات سياسية شاملة أولا وأخيرا لإحلال الأمن في دارفور. وتنفيذ هذه الاتفاقات تؤيده العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

واليوم أصبحت الظروف معقدة أمام المفاوضات بين الخرطوم وحركة العدالة والمساواة المجموعة الرئيسية

للمتمردين. ومن المعروف جيدا أنه في شهر شباط/فبراير وبوساطة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وقطر وقعت الأطراف اتفاق حسن نية يعالج مسائل تبادل سجناء الحرب وزيادة النشاط الإنساني الدولي في دارفور. وقد تبع ذلك إصدار المحكمة الجنائية الدولية أمر إلقاء القبض على الرئيس السوداني وقرار الحكومة السودانية بمنع أنشطة عدد من البعثات الإنسانية ورفض حركة العدالة والمساواة الاستمرار في المفاوضات ونشوب صراع مسلح جديد فيما بين الأطراف في دارفور.

وفي الآونة الأخيرة في الدوحة اتهم ممثلو حركة العدالة والمساواة حكومة السودان بوقفها المفاوضات بقولهم أن الخرطوم هي التي أخفقت في طرح أي مقترحات استراتيجية. ونتيجة ذلك وصلت عملية التفاوض الآن طريقا مسدودا. وعلاوة على ذلك فإن اتفاق حسن النوايا الموقع في قطر يفتقر إلى توقيع قائد ميداني متنفذ أي زعيم المعارضة عبد الواحد محمد النور. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بهمة لحمل الجانبين على التركيز على استئناف الحوار السياسي من دون شروط مسبقة. وينبغي أن يكون الحوار شاملا حقا. ومن اللازم وضع ضغوط على قادة التمرد الذين يرفضون الاشتراك في التسوية. ولا يزال عدد من أحكام قرارات مجلس الأمن هاما أي المتعلقة باستعداد المجلس لاتخاذ تدابير ضد الذين يعرقلون التقدم في عملية السلام ونعتقد أن هذا مهم جدا.

وتم التوقيع في الدوحة على اتفاق بشأن عودة العلاقات إلى الوضع الطبيعي مع تشاد ولكن في الحقيقة أنه لا يجري التقيد بها حاليا. وما من شك في أن الاستقرار في دارفور سيكون مستحيلا من دون تعزيز الثقة بين السودان وتشاد. ونشعر بالقلق الشديد إزاء انتهاكات الحدود السودانية وشن القوات الجوية التشادية هجمات جوية على أراضي دارفور. ونعتقد أنه ينبغي للجانبين أن يتحليا بالإرادة السياسية في إقامة علاقات حسن جوار مما سيكون في صالح المنطقة دون الإقليمية بأسرها. وفي رأينا أنه يوجد أساس للمفاوضات والآليات موجودة لتطبيع الحالة.

ولكن نلاحظ أن إصدار المحكمة الجنائية الدولية لأمر القبض على الرئيس السوداني عمر البشير لا يسهم في إيجاد تسوية سلمية في دارفور. ومن المعروف جيدا أن الاتحاد الأفريقي يفضل إعطاء ضمانات كاملة من أجل سلامة وأمن الرئيس السوداني. وبعبارة أخرى إن إحراز تقدم في المفاوضات يأخذ أولوية على العملية القضائية لأنها تعتبر أن الأنشطة التي تجري في إطار شعار العدالة القضائية تقوض عملية السلام الدائرة. ولا يمكن أن يكون هناك أدنى شك في أن العملية جارية على الرغم من بعض التعقيدات. ويعتقد الاتحاد الأفريقي أيضا أن المحكمة الجنائية الدولية تتجاهل الجهود العربية والأفريقية لحل النزاع في السودان.

ومن أجل إحراز تقدم نحو إيجاد تسوية سلمية في دارفور في الوقت الذي تُكفل فيه العدالة والتقيد بأحكام القانون الدولي فإن روسيا تفهم نهج الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز لحل هذه المشكلة السياسية والقانونية. ونرى أن المهم هنا إحراز تقدم شامل نحو التسوية وكفالة وحدة الأراضي. ونشعر بقلق شديد إزاء الانتخابات العامة المخطط لها في السودان في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٠. إن الوقت يمضي وعملية الإعداد للانتخابات متوقفة. إن إجراء انتخابات ناجحة من شأنه أن يوحد المجتمع السوداني. وهو أيضا متطلب أساسي للخطوة المقبلة ألا وهو استفتاء عام ٢٠١١ على وضع جنوب السودان والذي من الناحية الجوهرية عنصر رئيسي في اتفاق السلام الشامل المبرم في عام ٢٠٠٥.

أما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام الشامل فنرحب بتسوية إحدى أعقد المشاكل ألا وهي الصراع على الحدود

الإدارية مع منطقة أبيي. ويسرنا أن الخرطوم وجوبا اتفقتا على قرار محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي وأكدتا مجددا التزامهما بتنفيذه بنجاح. ونعتبر هذه خطوة هامة جدا إلى الإمام. ونرى أن القرار ينبغي أن يسهم في الحفاظ على وحدة السودان وهي على جانب كبير من الأهمية لكفالة الاستقرار في الأجل الطويل في البلاد وفي جميع ربوع القارة الأفريقية.

أود أن أختتم كلمتي بالإشادة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على ما تقوم به من أنشطة. ولاحظت مرارا وتكرارا عملها في الميدان وبوسعي أن أقول أنها فعالة. ونعتبر البعثة جزءا هاما لا يتجزأ من عملية تسوية مشاكل دارفور. ومن الأهمية الفائقة أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير أمكن بفضل أنشطة حفظ السلام تحاشي وقوع العديد من الإصابات خلال الصدامات المسلحة التي وقعت بين أطراف النزاع في دارفور وأيضا توفير المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين.

أود أن أتشاطر انطباعا شخصيا. في عام ٢٠٠٩ كانت مدينتا الفاشر ونيالا مختلفتين تماما عما شاهدته في عام ٢٠٠٧ والشعور مختلف تماما هناك. وإلى حد كبير أن ما يشعر به المرء عندما يصل إلى هناك اليوم يمكن أن يُعزى إلى أنشطة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

أود أن أشكر وفد المملكة المتحدة بصورة خاصة على إعداد مشروع القرار بشأن تمديد ولاية البعثة. والوفد الروسي مستعد لمواصلة العمل على قرار المجلس ذاك. ومن الضروري كفالة اتباع المجلس لنهج موحد لحل مشاكل دارفور. بهذه الطريقة فقط يمكن إحراز تقدم في الحوار السياسي بين الأطراف في دارفور لنشر وكفالة فعالية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وتطبيع الحالة الإنسانية. أود أيضا أن أشدد على أننا نتوق إلى التحرك قدما في جميع جوانب التسوية السودانية على الأساس الوحيد المتمثل في الحوار البناء على قدم المساواة بين المجتمع الدولي والحكومة السودانية مع احترام سيادة البلد.

السير جون ساورز (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بشكر وكيل الأمين العام لوروا على إحاطته الإعلامية وعلى عرضه تقرير الأمين العام المجدي جدا (S/2009/352). ونرحب جداً بوجود السيد مارغيلوف معنا اليوم؛ ويطب لنا أن نراه هنا وقد كان بيانه المستفيض أمام المجلس مفيداً جداً.

لا تزال السودان تتصدر جدول أعمال مجلس الأمن. نركز اليوم على دارفور ولكن اتفاق السلام الشامل ما برح يكتسي أعلى أولوية ومن أكثر المسائل إلحاحية. وأود أن أسجل في المحضر أن المملكة المتحدة ترحب باستجابات جميع الأطراف لقرار محكمة التحكيم الدائمة بشأن أبيي وأعتقد أنها سوف تمضي قدما بالعملية بين الشمال والجنوب.

أما فيما يتعلق بدارفور فتركز استراتيجية المجلس على أربعة مسارات: حفظ السلام والمجالات السياسية والإنسانية والقضائية. ويبين تقرير الأمين العام أنه قد أُحرز تقدم على بعض من هذه المسارات ولكن لا يزال يتعين علينا أن نمضي أكثر.

فيما يتعلق بالمسار الأول، أي حفظ السلام، نرحب بالتقدم المحرز في نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على النحو المذكور في تقرير الأمين العام. كما نرحب بشكل خاص بالتحسن الذي طرأ على تعاون الحكومة السودانية. ويعرب الأمين العام عن بعض الشواغل الشديدة بشأن التباطؤ في إصدار تأشيرات الدخول لموظفي العملية المختلطة على الرغم من التقدم الذي أحرزته اللجنة الثلاثية، ونحن من هنا ندعو الحكومة السودانية إلى

حل تلك المشكلة لضمان وصول موظفي العملية إلى دارفور وحرية تحركهم داخل الإقليم، وهو الأمر الذي تطرق إليه الأمين العام من ضمن شواغله الكبيرة.

عموما هناك مجال لتحسين أداء العملية المختلطة. فها قد انقضى عامان منذ صدور قرار مجلس الأمن ١٧٦٩ (٢٠٠٧) ولمّا تحدث العملية المختلطة الأثر الذي كنا نطمح إليه. إننا نرحب بالتزام الأمين العام فيما يتعلق بنشر ٩٢ بالمائة من العملية بنهاية هذا العام رغم إدراكنا أنه قد تعذر بلوغ أهداف مماثلة في السابق. من تلك الأهداف ما يتعلق بعدد أفراد العملية. إن أهم التدابير هي تلك التي تمكّن العملية المختلطة من تنفيذ ولايتها في جميع أنحاء دارفور، وأنا هنا أرحب بالتقديرات التي ذكرها السيد لوروا عن النسبة المنفذة بالفعل من خطة نشر العملية والنسبة المتوقع نشرها بنهاية العام.

وتتفق المملكة المتحدة مع الأمين العام على ضرورة إعطاء الأولوية في عمل العملية المختلطة لحماية المدنيين وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. وفيما تزداد قدرة العملية المختلطة على تنفيذ ولايتها، يجب علينا الاهتمام برصد التقدم المحرز وتحديد العقبات الماثلة وتعديل مهام وتركيبة العملية المختلطة بناء على ذلك.

على المسار الثاني، أي العملية السياسية، فإن التقدم المحرز هنا لا يزال بطيئا غاية البطء. ومهما بلغت درجة فعالية العملية المختلطة، فلن تتمكن من حل مشاكل دارفور بمفردها. إن تلك العملية مصمّمة لحفظ السلام وهي، بالتالي، بحاجة إلى سلام تقوم بحفظه. وتؤيد المملكة المتحدة كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد باسولي، كما تؤيد مساهمة حكومة قطر. وأود هنا أن أضم صوتي إلى السيد مارغيلوف في مطالبة جميع الأطراف، بما فيها حركات التمرد، بالتعاون مع الوسيط بدون شروط مسبقة وإبداء أقصى درجات المرونة لحل مواضع الخلاف.

على المسار الثالث المتعلق بالحالة الإنسانية نلاحظ مع الأمين العام أن الوضع الأمني في دارفور لا يزال مضطربا وأن أوضاع المدنيين تدعو إلى القلق البالغ. إن عدد سكان دارفور المحتاجين للمساعدات الإنسانية يبلغ ٤,٧ مليون شخص، وهو رقم مهول، علما بأن ثلث العدد الإجمالي للسكان، أي ٢,٦ مليون شخص، يعيشون مشردين داخليا وغير قادرين على العودة إلى ديارهم. وتستمر أعمال السطو والعنف الجنسي في إلحاق الأذى بالسكان في كل بقاع دارفور كما ورد في تقرير الأمين العام.

لا يوجد مبرر منطقي لقرار حكومة السودان طرد ١٣ منظمة دولية غير حكومية من دارفور، مضاعفة بذلك شقاء أهالي الإقليم. ويخلص تقرير الأمين العام إلى أن عدد الأشخاص الدوليين العاملين في حقل المساعدة الإنسانية في دارفور قد نقص بمقدار ٥ ٠٠٠ شخص عما كان عليه قبل قرار الطرد، أي ما يعادل ٢٥ في المائة. ولا جدال أن ذلك سيعقد وصول الإغاثة الإنسانية. لذا يجب الاستمرار في بذل الجهود لسد الهوة بين الاحتياجات وحجم المساعدات.

لقد تطرق وكيل الأمين العام أيضا إلى موضوع البعد الإقليمي، ونحن هنا نضم صوتنا إليه في الدعوة لتحسين الروابط بين تشاد والسودان. ذلك أمر حيوي إذا أردنا لأهالي دارفور مستقبلا سالما وآمنا. نحن بحاجة إلى تعاون حقيقي بين الخرطوم وانجمينا، لا إلى تبادل الاتهامات بينهما.

المسار الرابع هو المسار القضائي حيث الحاجة ملحة لإحراز مزيد من التقدم. لم تتم في الأعوام الستة الماضية مساءلة أي شخص عن الجرائم التي ارتكبها. ومرة أخرى، ندعو السودان إلى الامتثال للقرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) المتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية. ولكي ننظر في تطبيق المادة ١٦ من

نظام روما الأساسي على أي من المتهمين، نحتاج إلى عمل ملموس من قبل الحكومة السودانية في شكل تغييرات على الأرض وتعاون صادق مع المحكمة الجنائية الدولية.

وأخيرا، فإن ولاية العملية المختلطة ستنتهي بنهاية الشهر الحالي، وكما ذكر السيد مارغيلوف فإن المملكة المتحدة قد وزعت مشروع قرار لمجلس الأمن لتمديد تلك الولاية لفترة عام آخر. وفي تناغم مع تقرير الأمين العام، يشدد مشروع القرار على أن حماية المدنيين والإغاثة الإنسانية تأتيان على رأس قائمة المهام المنوطة بالعملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وبالنظر إلى اهتمامات مجلس الأمن فيما يتعلق، على نطاق أشمل، بحفظ السلام، يطلب مشروع القرار إلى الأمين العام وضع المعايير وتحديد الآجال الزمنية لرصد قدرة العملية المختلطة على تنفيذ ولايتها كما سبق أن فعلنا مع بعثات حفظ سلام أخرى مثل بعثة الأمم المتحدة في السودان المنتشرة في جنوب السودان، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعرب مشروع القرار عن تأييد العملية السلمية ويدعو جميع حركات التمرد إلى الانخراط في تلك العملية كما يدعو إلى تحسين الأوضاع الإنسانية، بما في ذلك عن طريق تنفيذ بنود البلاغ المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية في دارفور.

إننا سنواصل إجراء المشاورات مع الوفود الأخرى بغية الوصول إلى اتفاق واسع النطاق بشأن مشروع القرار هذا وطرحه للتصويت الأسبوع المقبل.

السيد بوينتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أبدأ بتقديم الشكر لوكيل الأمين العام، ألن لوروا، على تقديمه لتقرير الأمين العام عن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بدارفور (S/2009/352). كما أرحب بالسيد ميخائيل مارغيلوف ممثل الاتحاد الروسي في جلسة مجلس الأمن هذه.

تؤيد المكسيك التدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة في السودان وتحديدا في دارفور وتؤكد من جديد اقتناعها بأهمية الدور الجوهري الذي تقوم به العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم ا لمتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في السودان لتهيئة ظروف السلام والاستقرار في السودان. كما تأمل أن ينعكس عمل البعثتين بشكل ايجابي على حياة الشعب السوداني في مجمله.

من دواعي غبطتنا أن نلمس التحسن الذي طرأ على عمل آليات التعاون بين حكومة السودان والبعثتين المنتشرتين ميدانيا، ونأمل أن يستمر الحال على هذا المنوال حتى تتاح للبعثتين فرص أفضل لتنفيذ ولايتيهما.

ندرك الأهمية القصوى التي تتسم بها المفاوضات والتي عقدت بالدوحة بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة، بهدف تقييم تنفيذ اتفاق حسن النوايا وبناء الثقة من أجل تسوية المشكلة في دارفور، أي الاتفاق الذي وقعه الطرفان في شباط/فبراير الماضي تحت رعاية قطر والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي ذات الوقت، نناشد الأطراف الاستمرار في الحوار ونأمل أن تستأنف المفاوضات وأن تنتج اتفاقات هامة تسهم في استقرار السودان وبخاصة في ضوء الانتخابات التي ستجرى عام ٢٠١٠.

ويلاحظ وفدي وهو يشعر بالقلق، ما ورد في حديث السيد لوروا بشأن المخاطر المحدقة بتنفيذ اتفاق السلام الشامل. وفي هذا الصدد، ندرك تماما أهمية امتثال الطرفين بقرار هيئة التحكيم الدائمة بلاهاي بشأن إقليم أبيي.

كـذلك نحيـي العمـل الـذي يقـوم بـه كـبير الوسـطاء المـشترك، الـسيد باسـولي، والفريـق الرفيـع المـستوى المعـني بدارفور التابع للاتحـاد الأفريقـي برئاسـة ثـابو مبيكـي، ونـدعو المجتمـع الـدولي إلى دعـم عملـهما حفاظـا علـى الـزخم الـراهن الذي يحيط بأعمال الوساطة.

إن تلك لا غنى عنـها. وعلـى الـرغم مـن مـرور أربعـة أعوام على صدور قرار مجلس الأمن بإحالـة موضـوع دارفـور إلى المحكمـة الجنائيـة الدوليـة نظـرا لأن نطـاق الـتراع أصـبح يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمـن الـدوليين، فـإن الوضـع في السودان لم يتغير كثيرا. وإن المكسيك توجه من هنـا نـداء إلى حكومة السودان لتتخذ التدابير الكفيلة بتنفيـذ القـرار ١٥٩٣ (٢٠٠٥) والتعاون الكامل مع المحكمـة الجنائيـة الدوليـة، الـتي تلقـى تأييـدا قويـا مـن المكـسيك، بغيـة وضـع حـد للعنـف والإفلات من العقاب في دارفور.

وعلاوة على ذلك، يتابع وفدي عـن كثـب تطـورات التـوتر القـائم علـى الحـدود بـين تـشاد والـسودان. إننـا نـدعو تـشاد والـسودان للـسعي لتطبيـع علاقاتهمـا الثنائيـة واتخـاذ القـرارات الكفيلـة بخلـق جـو مـن الثقـة والامتنـاع عـن دعـم الجماعات المسلحة العاملة في أراضي كل منهما.

ويحيي وفدي الجهد المشترك بين الحكومـة الـسودانية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكوميـة لـسد الفـراغ النـاجم عـن طـرد وتـسريح ١٦ منظمـة غـير حكوميـة. ومـع ذلــك، يجــب أيــضا الإقــرار بــأن مــستــوى وحجــم المساعــدات الإنسانية لا يزال دون ما هو مطلوب.

بالإضـافة إلى ذلـك، تؤكـد المكـسيك مجـددا إدانتـها القوية لاستخدام العنف الجنسي بجميع أشكاله، وبخاصـة ضـد النـساء والفتيـات، اللائـي في الأصـل مـشردات داخليـا أو لاجئات. إننا نحث جميع الأطراف على وضـع حـد لمثـل هـذه الممارسات واتخاذ تـدابير ملموسـة لمعالجـة أسبابها والتيقن مـن أن مثل هذه الجرائم لن تذهب دون عقاب.

وفي ذات الوقت، نؤيـد التـدابير الـتي تتخـذها العمليـة المختلطـة لـضمان العـودة الآمنـة للمـشردين داخليـا وإعـادة توطينهم وبخاصة العــودة الطوعيــة لـ ١ ٥٠٠ شخــص إلى ديارهم في منطقتي دونكي دريسة ومهاجرية جنوبي دارفور.

ونــشعر بــالقلق إزاء أحكــام الإعــدام وعمليــات الاعتقـالات والاحتجـاز التعـسفية وغـير القانونيـة والمعاملـة الوحشية والتعذيب خلال الاعتقـال علـى أيـدي قـوات الأمـن الحكوميـة. ويؤيـد وفـدي بـشدة العمـل علـى وقـف اختيـاري لعمليـات الإعـدام وإلغـاء عقوبـة الإعـدام. ونعتقـد أن عقوبـة الإعـدام مـن أشـد الانتـهاكات الأساسـية لحقـوق الإنـسان. وكما قلنا مرارا، بلدي يرفض بقوة عقوبة الإعدام.

أخـيرا، وفـدي يـشكر وفـد المملكـة المتحـدة علـى مـشروع القـرار ويؤيـد تمديـد ولايـة العمليـة المختلطـة للاتحـاد الأفريقي والأمم المتحـدة في دارفـور سـنة واحـدة، مـع تـشديد خاص على أهمية التزام الأطراف المعنيـة في الـصراع، والمجتمـع الدولي ككل والمنظمات الإقليمية، إذ ينبغي لجميعها أن تحترم اتفاقـات الـسلام وقـرارات مجلـس الأمـن ذات الـصلة. ونحـن على ثقة بأن الجهود المبذولة في المنطقة سيكون لهـا أثـر إيجـابي في تحقيق سلام دائم في البلد.

السيد ماير – هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزيـة): أود أن أشـكر وكيـل الأمـين العـام، لـوروا، علـى إحاطتـه الإعلامية. وأود كذلك أن أعرب عن سعادتنا لوجود الـسيد ميخائيـل مـارغيلوف هنـا اليـوم، وهـو رئـيس لجنـة العلاقـات الخارجية والممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي. ونحن ممتنـون لإسهامه في المناقشة.

إن النمسا تؤيد البيان الذي ستدلي بـه الـسويد لاحقـا بوصفها رئيس الاتحاد الأوروبي.

ترحب النمسا بالتقدم المحرز في انتشار العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، الذي بلغ الآن نسبة ٦٨ في المائة، وتأمل أن تحقق البعثة من حيث المبدأ انتشارا كاملا بحلول نهاية السنة. ونشعر كذلك بالتشجيع إزاء تحسن التعاون ضمن إطار اللجنة الثلاثية بين حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأوجه التحسن مطلوبة، مع ذلك، في بعض المجالات، خاصة ما يتعلق بإصدار التأشيرات والتخليص الجمركي للعتاد وحرية الحركة للبعثة.

إن تسوية سياسية تفاوضية للأزمة في دارفور تبقى الحل الوحيد لهذه الأزمة. وتود النمسا أن تؤكد من جديد دعمها الكامل للوساطة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وتعرب النمسا عن القلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق الدوحة وتناشد الموقعين عليه الدخول في مفاوضات موضوعية بدون شروط. علاوة على ذلك، من الضروري اعتماد نهج شامل يضم جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، في العملية السياسية. وينبغي بذل جهود خاصة لاشتمال النساء. وعلى الأطراف الإقليمية والمجتمع الدولي مواصلة التأثير للمجيء بالجماعات غير المشاركة إلى طاولة المفاوضات.

وعلى غرار الآخرين، نشعر بالقلق أيضا إزاء تزايد عدم الاستقرار على حدود السودان - تشاد وتدهور العلاقات بين البلدين. فتحسين العلاقات أمر أساسي لحل أزمة دارفور. ونحن نؤيد كل التأييد جميع الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة للتخفيف من حدة التوترات. ونعلم أن هناك مناقشات تتعلق بتنفيذ خطة مراقبة الحدود حسبما ينص عليها اتفاق داكار. إننا نرحب برصد الحدود، وإذا كان هناك من دور للبعثة المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، فينبغي النظر إليه بإيجابية.

إن مسألة دارفور لا يمكن فصلها عن بقية المسائل المفتوحة المتعلقة بالسودان. وقد أعلنت محكمة التحكيم الدائمة قرارها المتعلق بمنطقة الحدود المتنازع عليها في أبيي بتاريخ ٢٢ تموز/يوليه. وقبل كلا الطرفين قرار المحكمة بوصفه نهائيا وملزما. وهذه خطوة رئيسية في تنفيذ اتفاق السلام الشامل. وعلى كلا الطرفين تجنب المواجهة والعمل معا الآن لإبلاغ القرار إلى السكان وتنفيذه.

وموقف النمسا من مسألة التعاون مع محكمة العدل الدولية معروف جيدا. وفي الوقت ذاته، ترحب النمسا بمبادرة الاتحاد الأفريقي القاضية بإنشاء فريق رفيع المستوى بشأن دارفور بقيادة الرئيس مبيكي، وتأمل أن تساعد هذه المبادرة أيضا على تناول موضوع المساءلة. وتعتقد النمسا أن مسألتي الإصلاح القضائي وآليات العدالة الانتقالية ينبغي تناولهما في أي تسوية.

إن المشردين داخليا يعودون على نطاق ضيق وإنما بثبات إلى بعض المناطق في دارفور. والصراع على نطاق واسع أخذ يتراجع. فعمليات العودة يتعين أن تكون آمنة وطوعية وبكرامة. وينبغي تهيئة الظروف الأمنية التي تفضي إلى عودة اللاجئين والمشردين داخليا. إنني أذكر هذه النقطة لأن الوضع الأمني يظل هشا ويشكل تهديدا مستمرا للمدنيين فضلا عن موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية.

وتشعر النمسا بالقلق إزاء استمرار قطع الطرق والعنف الجنسي ضد المدنيين في جميع أنحاء دارفور. وبغية حماية السكان المدنيين، من الأهمية بمكان الإبقاء على الطابع الأمني والمدني لمخيمات المشردين داخليا، ومنع أي تجنيد للأفراد، بمن فيهم الأطفال في المخيمات وحولها، على أيدي المجموعات المسلحة. وعلى جميع أطراف الصراع ممارسة ضبط النفس والالتزام بتعهداتها إزاء حماية المدنيين بموجب قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ونتوقع أن

تواصل حكومة السودان كفالة السلامة والأمن لجميع أفراد الأمم المتحدة فضلا عن عمال المساعدة الإنسانية.

ولقد كان لقرار حكومة السودان بطرد وحل ١٦ منظمة غير حكومية تعمل في مجال المساعدة الإنسانية وحقوق الإنسان تأثير ضار على عمل البعثة المختلطة. والجهود التي تبذلها الأمم المتحدة وحكومة السودان وما تبقى من منظمات غير حكومية قلصت بعض الفجوات. ومع ذلك، يبقى عدد عمال المساعدة أدنى من المستوى الذي كانوا عليه قبل عملية الطرد. ومن الصعب خاصة في الأماكن البعيدة إيصال المساعدة إلى المحتاجين إليها. وعلى الحكومة السودانية أن تتحمل مسؤوليتها عن توفير الحماية والأغذية والمأوى والرعاية الصحية لسكان دارفور والمناطق الأخرى المتضررة من طرد المنظمات الإنسانية غير الحكومية.

أخيرا وليس آخرا، نود أن نشيد بعمل موظفي البعثة وموظفي المساعدة الإنسانية في دارفور في ظل ظروف صعبة جدا. وتؤيد النمسا تمام التأييد تمديد ولاية البعثة المختلطة سنة واحدة حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠. ونشكر المملكة المتحدة على جهودها في صوغ مشروع القرار بشأن هذه المسألة.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة عن الحالة في دارفور. وأود كذلك أن أشكر وكيل الأمين العام آلان لوروا على إحاطته الإعلامية. ونرحب في هذه المناقشة بمشاركة سعادة السيد ميخائيل مارغيلوف، الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي بشأن السودان.

في ما يتعلق بالعملية السياسية في دارفور، يود وفدي أن يرحب مرة أخرى بالتوقيع على اتفاق النوايا الحسنة وبناء الثقة لتسوية مشكلة دارفور، وذلك في الدوحة خلال شباط/فبراير ٢٠٠٩ بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة. ومع ذلك، وفي ضوء الخلافات القائمة، ما زال ينبغي القيام بعمل كثير من الطرفين لجعله أكثر فعالية في تهيئة أفضل الظروف الممكنة لمواصلة المفاوضات السياسية.

ويحث وفدي الطرفين على العمل بحسن نية لإبرام اتفاق إطاري بهدف الوقف الكامل للأعمال العدائية والبدء بمفاوضات موضوعية لوضع حد للصراع وفقا لاتفاق النوايا الحسنة.

وفي هذا الصدد، نرحب بجهود كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في العمل مع الطرفين. فهذه الجهود تدعم مبادرة قطر للسلام بغية إحراز تقدم في المفاوضات، ونشجع الطرفين على المشاركة في هذه الجهود. ونحن نؤيد كذلك المبادرات الرامية إلى جعل الحوار السياسي أشمل ما يكون، لا سيما على الأرض حيث اجتمعت المجموعات المسلحة وأبدت نيتها في الانضمام إلى المفاوضات السياسية.

ونرحب بالدور الذي تضطلع به ليبيا في عملية الوساطة، وبالإعلان الصادر عن زعماء عدة مجموعات من الثوار خلال اجتماع طرابلس في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩ حيث تعهدوا بالدخول في حوار بنّاء مع الحكومة السودانية في الدوحة.

وندعو المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، إلى التأثير على الطرفين وتشجيعهما على إجراء مفاوضات سياسية موضوعية حقيقية بهدف التوقيع على هذا الاتفاق.

وعلى المستوى دون الإقليمي، ما زال هناك توتر بين تشاد والسودان، خاصة الأحداث التي وقعت قبل بضعة أيام، وكذلك الصلات بين الجماعات المتمردة على جانبي الحدود، لا يمكن إلا أن تكون مصدر قلق بالغ. ونشجع هذين الجارين على وضع التعاون بحسن نية بين أولوياتهما في إطار

اتفاق داكار، وذلك لتحسين العلاقات الثنائية والتوصل إلى حل لخلافاهما.

ونرحب باستمرار نشر وحدات العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. غير أنه من الضروري توفير الوسائل اللوجستية التي تحتاجها العملية كي تتمكن من بلوغ مرحلة التشغيل الكامل وتنفيذ ولايتها. ونرحب أيضا بالجهود الطيبة التي تبذلها الحكومة السودانية والتزامها، في إطار اللجنة الثلاثية المكونة من الاتحاد الأفريقي والحكومة السودانية والأمم المتحدة، بالتعاون التام في تنفيذ ولاية العملية المختلطة تنفيذا فعالا.

وفيما يتعلق بالمذكرة الدولية لاعتقال رئيس السودان التي صدرت عن المحكمة الجنائية الدولية، يؤكد بلدي مجددا على دعوة الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز إلى تنفيذ المادة ١٦ نظام روما الأساسي وذلك للحفاظ على سلامة العملية السلمية في دارفور وفي جميع أنحاء السودان. إن موقفنا، مرة أخرى، هو أن مكافحة الإفلات من العقاب في دارفور لا تستثني السعي من أجل السلام.

ونود أن ننتهز هذه الفرصة للترحيب بقبول حكومتي الشمال والجنوب بقرار محكمة التحكيم الدائمة بشأن تسوية النزاع على الحدود في منطقة أبيي. ونحن على قناعة بأن تنفيذ هذا الاتفاق بحسن نية من جميع الأطراف سيكون عنصرا آخر لصالح السلام في السودان.

إن الحالة الإنسانية ما زالت تتوقف على الوضع الأمني في المنطقة، وكذلك على ضرورة أن تحترم الأطراف التزاماهما وخلق بيئة ملائمة لإيصال المساعدة الإنسانية.

ونحيي قرار الحكومة السودانية بالسماح بعودة بعض المنظمات غير الحكومية التي كانت قد طردهما. وتواصل بوركينا فاسو محاولة إقناع الحكومة السودانية، التي تتحمل المسؤولية عن حماية المدنيين، بمواصلة جهودها مع الأمم المتحدة لضمان أن تصل المساعدة الإنسانية إلى السكان الضعفاء. ونرحب أيضا بالتعاون بين الحكومة السودانية ووكالات الأمم المتحدة بغية التوصل إلى حلول مناسبة للمسائل الإنسانية، ونشجع الحكومة على مواصلة بذل جهودها.

ومن الضروري أيضا أن تقوم الوكالات الإنسانية العاملة في دارفور والسلطات السودانية بإقامة علاقات عمل ممتازة وقائمة على الثقة. ومن الأساسي أيضا أن يواصل المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، تشجيع الأطراف على إيجاد الظروف لبناء الثقة والحوار كي لا تضعف العملية السياسية الجارية.

وفي الختام يود وفدي أن يهنئ مرة أخرى العملية المختلطة على جهودها الدؤوبة والتزامها، وطبعا، نشكر البلدان المساهمة بقوات عسكرية للبعثة. ونشكر أيضا وفد المملكة المتحدة على تقديم مشروع القرار المعروض علينا.

السيد لي لونغ مينه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر وكيل الأمين العام لوروا على إحاطته الإعلامية الشاملة. وأرحب بحضور ومشاركة السيد ميخائيل مارغيلوف، الممثل الخاص للرئيس الروسي، جلسة المجلس اليوم.

لقد انقضى أكثر من سنة ونصف السنة منذ إنشاء العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ونشرها في تلك المنطقة. وفي وجه التحديات الكبيرة، نجحت العملية في بلوغ ٦٨ في المائة من قوام قواهما المسموح بها وقامت بدور لا يستعاض عنه في تحسين الوضع الأمني وتيسير المساعدة الإنسانية في دارفور. وقدمت العملية، من خلال دورياهما لبناء الثقة وبعثات مراقبة حقوق الإنسان والمشاريع الإنسانية، إسهامات تشكر عليها في حماية السكان

المدنيين. وملاحظات الممثل الخاص أثناء إحاطته الإعلامية الأخيرة أمام مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بأن الوضع الأمني في دارفور قد تحسن إلى حد كبير منذ نقل السلطة من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى البعثة المشتركة، تشهد بسلامة أكبر استثمار للمجتمع الدولي في عمليات حفظ السلام حتى اليوم.

وتعزى زيادة فعالية عمليات العملية المختلطة بصورة كبيرة إلى الآلية الثلاثية للتعاون بين الحكومة السودانية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومن الضروري زيادة تعزيز التعاون والحوار بين الأطراف، ليس في ميدان حفظ السلام فحسب، بل أيضا في الأنشطة الإنسانية التي تهدف إلى درء الأثر الضار نتيجة مغادرة ١٣ منظمة دولية غير حكومية في أوائل آذار/مارس الماضي.

وما زال ضيق الموارد يعرقل عمليات العملية المختلطة المسموح بها، وكذلك التوجهات المتشددة للعديد من الجماعات المسلحة. وندعو جميع الدول المانحة القادرة والبلدان المساهمة بقوات عسكرية إلى تقديم الموارد الضرورية للعملية المختلطة، ولا سيما احتياجاتها العاجلة المطلوبة للتحرك الجوي وتنقل القوات، وذلك للإسراع في نشر العملية بشكل كامل. وينبغي أيضا تعزيز الإجراءات الموجهة ضد الجماعات المتمردة التي تخرب وتعيق عمليات العملية المختلطة.

وتؤكد الحالة الراهنة في دارفور وفي المنطقة دون الإقليمية أهمية استمرار وجود العملية المختلطة. ونرحب بالقرار الذي اتخذه، في ٢١ تموز/يوليه، مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بتمديد ولاية العملية المختلطة سنة أخرى وتعيين قائد جديد للعملية. وكما هو متوقع أن يقوم مجلس الأمن بتمديد ولاية العملية المختلطة أواخر هذا الشهر، تؤكد فييت نام مجددا على دعمها القوي لنشر العملية بصورة تامة في أقرب وقت ممكن. ونؤمن إيمانا راسخا بأن العملية المختلطة عندما تنتشر بشكل تام، ستساهم بصورة أكثر فعالية في دمج البيئة الأمنية في مناطق عملياتها، وأيضا في عملية السلام في دارفور. ونشكر وفد المملكة المتحدة على إعداد مشروع القرار المتعلق بهذه المسألة، ونتطلع إلى المساهمة في توافق الآراء.

إنه لا يوجد حل عسكري للصراع في دارفور. ولقد أكدت فييت نام باستمرار دعمها التام لإيجاد حل سياسي شامل لمسألة دارفور. وما استئناف المحادثات مؤخرا بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة إلاّ خطوة في الاتجاه الصحيح، وإن كان ذلك بنجاح محدود بسبب الظروف المفروضة على الحكومة السودانية. ويتعين على جميع الأطراف المعنية، وخاصة حركات المتمردين، أن تظهر حسن النوايا وتنخرط بشكل تام في الحوار البناء ومحادثات السلام دون شروط تحت إشراف رئيس الوسطاء المشترك، السيد جبريل باسولي.

إن التوتر في مناطق حدود تشاد – السودان لا يزال يهدد السلام والأمن الإقليميين، وكذلك عمليات العملية المختلطة. وندعو جميع الأطراف المعنية ودول المنطقة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وحل خلافاتها سلميا والانخراط بشكل تام في الحوار للحيلولة دون تفاقم الأزمة الحالية في دارفور.

وإذ ندرك العلاقة العضوية بين السلام والعدالة في دارفور، فإننا نود أن نؤكد مجددا على القلق الذي يساورنا، والذي عبر عنه أيضا الاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية وحركة عدم الانحياز، إزاء الأمر الذي أصدرته المحكمة الجنائية الدولية باعتقال رئيس السودان، وندعو إلى المزيد من الحذر في هذا الشأن.

ولكي تنجح جهود الوساطة، ينبغي أن تكون منسقة ومتسقة بصورة أفضل. ونقدر عاليا التعاون الوثيق والمشاورات بين السيد باسولي وقطر وليبيا والفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بدارفور في بحثهم المشترك عن حل مرض للصراع في دارفور. ونظرا لأنه في السودان لا يمكن الفصل بين السلام والحدثين البالغي الأهمية المتمثلين في انتخابات عام ٢٠١٠ واستفتاء عام ٢٠١١، فإن المزيد من التنسيق الدقيق في الجهود بين العملية المختلطة وبعثة الأمم المتحدة في السودان أمر حاسم لكل من عملية السلام في دارفور وتنفيذ اتفاق السلام الشامل، وبالتالي لإحلال السلام والاستقرار الدائمين في دارفور والسودان بشكل عام.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بتقريري الأمين العام (S/2009/297 و S/2009/352) ونشكر وكيل الأمين العام لوروا على إحاطته الإعلامية. كما نقدر مشاركة سعادة السيد ميخائيل مارغيلوف، الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي، في المناقشة.

وترحب تركيا بالتقدم المحرز حتى الآن في نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. لقد جعلت التحديات العديدة الكامنة وتعقّد الوضع الذي تم فيه نشر العملية من الصعب على العملية المختلطة أن تبلغ قدرتها العملياتية الكاملة. إن تقديرات الأمين العام بأن العملية المختلطة ستتمكن من نشر نسبة ٩٢ بالمائة من جملة قوتها المأذون بها قبل نهاية السنة أمر جدير بالإشادة؛ ولا بد من بلوغ ذلك الهدف.

تحيي تركيا التقدم الملموس المحرز حتى الآن بفضل مجهود اللجنة الثلاثية المكونة من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والحكومة السودانية. غير أنه يبقى الكثير الذي ينتظر التنفيذ. وستُظهِر الأشهر المقبلة مدى نجاح تلك الآلية في تحقيق كامل إمكانياتها. ومن بين الأولويات الفورية لتلك الآلية التغلب على المشاكل العملياتية التي تواجهها العملية المختلطة، سواء كان ذلك في نشر القوات أو تناوبها، أو وصول المعدات في الوقت المناسب أو العوامل المحلية التي تحد من حريتها في الحركة.

إن العملية المختلطة هي بمثابة مرتكز للاستقرار في دارفور؛ ومتى ما بدأت العمل بكامل طاقتها فستستطيع أن تعيد الأمور إلى نصابها. ومع ذلك، فليس ثمة من بديل للحل السياسي لأزمة دارفور. وترحب تركيا بعملية الدوحة وتؤيدها تأييدا مطلقا، كما تؤيد عمل كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والدور الذي تقوم به كل من قطر وليبيا. ومع الإقرار بأن بعض التقدم قد أُحرز، فإن وقف القتال الذي من شأنه أن يقود إلى وقف إطلاق النار بشكل دائم لم يتحقق بعد.

وينبغي للمجلس، في الأيام والأشهر القادمة، رصد المستجدات فيما يتعلق بعملية الدوحة واللجوء إلى الضغوط متى ما كان ذلك ضروريا. ولا بد لعملية السلام أن تكون شاملة للجميع؛ ولا ينبغي أن يسمح لبعض حركات التمرد احتكار العملية أو فرض وتيرة سريعة أو حتى الشروط. وينبغي أن تجلس كل الجماعات على الطاولة دون شروط مسبقة للعمل مع آلية الوساطة ومع نظرائها للوصول إلى تنازلات قابلة للتنفيذ. كما أن على المجلس في سعيه إلى تيسير الحلول أن ينخرط في العملية السياسية بقدر أكبر وأن يوضح لجميع الأطراف أن للتعنت ثمنا.

لا يزال القلق يساور تركيا بشأن الأوضاع الإنسانية في دارفور. وقد أعلن المجلس رأيه بوضوح بشأن التطورات في هذا الصدد في الأشهر القليلة الماضية، وكذلك فعل الأمين العام. وإننا سعداء لما نلمسه من تقدم كبير في سد الثغرات التي برزت في أعقاب أحداث ٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ولكن

لا يـزال هنـاك الكـثير الـذي ينتظـر المعالجـة. وإن الاحتفـاظ بالـصفة غـير الـسياسية للجانـب الإنـساني مـن المعادلـة أمـر يكتسي أهمية بالغة في الطريق إلى الأمـام. وينبغي تيـسير عمـل هيئات المساعدة الإنسانية وقيامها بمهامهـا بالتعـاون مـع الأمـم المتحدة وحكومة السودان، وكذلك دعمها وحمايتها.

إن التطورات على الحدود التشادية السودانية مـصدر قلق متزايد بالنسبة لتركيا. ولا يمكن الـسكوت علـى الغـارات الجوية المتبادلة عبر الحـدود والـتي تمثـل خرقـا للقـانون الـدولي، وعلـى البلـدين أن يـدركا أن مـصلحتهما تكمـن في التعـاون، لا في الـصراع. وثمـة حاجـة ملحـة لتغـيير اللهجـة وطريقـة التعامل. لقد أُبرمت اتفاقات عديدة ولكنـها لم تُنفـذ مـن قبـل البلدين الجارين. إن تحقيق تقـارب سياسـي دائـم يتطلـب بـذل جهـود للوسـاطة علـى مـستوى رفيـع، علـى أسـاس الاتفاقـات القائمـة، مـع الأخـذ في الاعتبـار للطبيعـة المعقـدة للتفـاعلات الديناميكية للموقف ووضع الحوافز المناسبة.

ويظـل الاتحـاد الأفريقـي شـريكا أساسـيا في كـل جهودنا المتعلقة بدارفور، سواء كان ذلـك عـن طريـق العمليـة المختلطة أو جهـود الوسـاطة المشتركة. وفي ذلك الـصدد، تـرى تركيـا أن علـى مجلـس الأمـن أن ينـصت بانتبـاه شـديد إلى المناشـدات الـتي يوجههـا لـه الاتحـاد الأفريقـي حـول بعـض الجوانب الحساسة في قضية دارفور.

إننا نرحب بمشروع القـرار الـذي أعـده وفـد المملكـة المتحـدة لتمديـد ولايـة العمليـة المختلطـة للاتحـاد الأفريقـي والأمم المتحدة في دارفـور لفتـرة عـام آخـر. وستواصـل تركيـا إسهامها النشط في المداولات الـتي تـتم بغـرض إعـداد الـصيغة النهائيـة للـنص بحيـث تجـيء النتيجـة النهائيـة متوازنـة ومثمـرة قدر المستطاع.

ختامـا، تـشيد تركيـا بكـل مـوظفي العمليـة المختلطـة والعاملين في حقل المساعدة الإنسانية على الأرض لما يتحلـون بـه مـن شـجاعة والتـزام وثبـات تحـت النـار. ونؤكـد هنـا مـن جديد أهم يتمتعون بدعمنا الكامل.

السيد ليو تشن من (الـصين) (تكلـم بالـصينية): يـود وفـد الـصين أن يتقـدم بالـشكر لوكيـل الأمـين العـام، الـسيد لـورروا، علـى إحاطتـه الإعلاميـة بـشأن آخـر المـستجدات في الـسودان والتقـدم المحـرز في نـشر العمليـة المختلطـة للاتحـاد الأفريقـي والأمـم المتحـدة في دارفـور. كمـا نرحـب بمـشاركة الـسيد ميخائيـل مـارغيلوف، الممثـل الخـاص لـرئيس الاتحـاد الروسي في السودان.

لقد سرّنا أن نقرأ في تقرير الأمـين العـام لمجلـس الأمـن (S/2009/352) أن هنـاك تقـدما قـد أُحـرز في نـشر العمليـة المختلطة بوتيرة متسارعة في الآونة الأخيرة، وأنـه مـن المحتمـل بلوغ نـسبة ٩٢ بالمائة مـن كامـل قوتهـا المـأذون بهـا قبـل نهايـة السنة. إننـا هنـا نعـرب عـن بـالغ التقـدير للجهـود الـتي بذلتـها الأمانــة العامــة والاتحــاد الأفريقــي وحكومــة الــسودان في هذا الصدد.

لقد برهنت الأحداث على نجاح وفعالية الآلية الثلاثيـة في الـدور القيـادي الـذي لعبتـه في نـشر العمليـة المختلطـة. كمـا أن تلـك الآليـة ستوفر ضـمانات هامـة للنجـاح في تنفيـذ مهام العملية المختلطة في مجال حفظ السلام مستقبلا. إن علـى الأطـراف المختلفـة أن تقـدّر آليـة التعـاون الفعـال هـذه حـق قدرها. ونحن على ثقة من أن كل المشاكل الجديدة والحـالات التي قد تطرأ في عملية حفظ السلام في دارفور ستجد طريقهـا إلى الحل ما دامت الأطراف الثلاثة محتفظة برغبتـها في التعـاون وفي الحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي.

أما العملية السياسية في دارفـور، فقـد واجهـت بعـض العقبات الرئيسية بالمقارنـة مـع التقـدم المرضـي الـذي أحـرز في نـشر عمليـة حفـظ الـسلام. إلا أن مـن الواضـح، في غيـاب مفاوضـات سياسـية جـادة ومخلصة بـين الأطـراف المعنيـة، أن

العملية المختلطة ستظل تواجه معضلة هي معرفة ما إذا كان هناك أصلا سلام موجود تحفظه. وللأسف، إن المطالب الخيالية التي تتقدم بها بعض حركات التمرد المسلحة وتعنتها في رفض التفاوض يجعل من العسير للغاية التكهن بمستقبل العملية السلمية في دارفور. لقد سافر كبير الوسطاء المشترك، جبريل باسولي، إلى كل مكان وبذل جهودا نشطة للوساطة بغية تعزيز عملية الدوحة. كذلك بذل الاتحاد الأفريقي والجامعة العربية وبلدان أخرى كثيرة جهودا دؤوبة لبلوغ تلك الغاية. وكل تلك الجهود تتماشى بشكل عام مع أهداف سياسات مجلس الأمن بشأن دارفور. لذلك وجب على المجلس مدها بالدعم والتعاون.

إننا نطالب جميع حركات التمرد بإظهار قدر من الإرادة السياسة للمشاركة في عملية الدوحة. كذلك نناشد أعضاء مجلس الأمن الذين يستطيعون التأثير على حركات التمرد المسلحة اتخاذ تدابير لكفالة مشاركة تلك الجماعات في العملية السياسية في دارفور.

وتتابع الصين دوما عن كثب المستجدات في الأوضاع الإنسانية في دارفور. وإننا نقدّر مساهمة الأمم المتحدة والحكومة السودانية والمنظمات غير الحكومية في توفير المساعدة لدارفور بغية تحسين الوضع الإنساني هناك. ويحدونا الأمل أن يواصل الطرفان تعزيز تعاونهما على أساس الاحترام المتبادل، والتفاوض على قدم المساواة بغية أن تمضي جهود الإغاثة الإنسانية بسلاسة في دارفور. ولقد قدمت الصين بالفعل مساعدة إنسانية وإنمائية هائلة في دارفور. وسوف نواصل العمل مع بقية المجتمع الدولي في مساعدة الحكومة السودانية على الاستمرار في تحسين ظروف العيش لشعب دارفور.

إن الاتحاد الأفريقي شريك استراتيجي هام جدا للأمم المتحدة في حل مسألة دارفور، وآراؤه وشواغله تستحق الاهتمام الوثيق من مجلس الأمن. وترحب الصين بجهود الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور والتابع للاتحاد الأفريقي، بقيادة رئيس جنوب أفريقيا السابق، لإجراء دراسة معمقة للحالة في دارفور. ونتطلع إلى رؤية التوصيات المفيدة التي ستصدر عن الفريق بشأن السبل المناسبة لحل مسائل من قبيل الإفلات من العقاب والمصالحة السلمية وبلسمة جراح الحرب.

إن الأمر الذي وقّعته المحكمة الجنائية الدولية لإلقاء القبض على رئيس السودان كانت له تأثيرات سلبية على العملية السياسية ونشر عملية حفظ السلام والمساعدة الإنسانية. وقبل وقت ليس ببعيد، أكد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي من جديد معارضته الواضحة لإجراء المحكمة. ونأمل أن تحترم جميع الأطراف احتراما كاملا موقف الاتحاد الأفريقي وتسعى إلى التعاون باذلة جهودها لضمان تحقيق الهدف العام المتمثل بإحلال السلام في السودان.

ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (يوناميد) ستأتي إلى نهايتها قريبا. ونعتقد أن نشر عملية حفظ السلام في دارفور يجري في ظل ظروف صعبة جدا، وإن ما حققته حتى اليوم من إنجازات كان صعب المنال. وهذا مرده ليس إلى التعاون الحقيقي من الآلية الثلاثية فحسب، وإنما أيضا إلى الدعم الصادق والبراغماتي من مجلس الأمن. ويحدونا الأمل أن يكون هذه المرة مشروع القرار الذي يجدد ولاية يوناميد مركّزا وألا يعيد طرح مسائل خلافية بغية عدم تقويض التعاون بين الطرفين. ولكي تحل هذه المسائل، ينبغي للآلية الثلاثية أن تؤدي دورها بالكامل. ومن شأن ذلك أن يساعد مجلس الأمن على تنفيذ مهمته لحفظ السلام في دارفور بسلاسة، وأن يخدم المصالح البعيدة المدى لأعضاء المجلس في دارفور على حد سواء.

وتحقيقا لذلك، سوف يشارك الوفد الصيني بنشاط في المشاورات المتعلقة بمشروع القرار الذي سيجدد ولاية

يونامد. ونأمل أن يتمكن مجلس الأمن من اعتماده في أسرع وقت ممكن.

السيد سكراتشيك (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): على غرار الآخرين، أود أن أشكر السيد لوروا على إحاطته الإعلامية اليوم عن الحالة في دارفور وفي أماكن أخرى من السودان، وأن أرحب بوجود السيد مارغيلوف، الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي بشأن السودان.

مرة أخرى، نجد أنفسنا أمام مشهدين عندما نتناول الحالة في دارفور. فبينما نود أن نرحب بإجراء محادثات مباشرة بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة، وإلى حد ما بين السودان وتشاد، نُواجه أيضا بعقبات على تلك الطريق، فضلا عن استمرار أعمال العنف، وإن كانت أقل من السابق. وهذا بالتأكيد لا يتماشى مع الأهداف التي يحاول الطرفان تحقيقها في المفاوضات.

إن كرواتيا ترحب بالالتزام المعلن بعملية السلام من حكومة السودان وحركة العدل والمساواة حسبما أعرب عنه كلا الطرفين. فهو يشمل إعادة التأكيد على اتفاق النوايا الحسنة وبناء الثقة لتسوية مشكلة دارفور، الذي جرى التوقيع عليه في الدوحة خلال شباط/فبراير من هذا العام، فضلا عن تبادل قوائم بأسماء المحتجزين لديهما والاستعداد للعمل على إطلاق سراح السجناء. وإزاء ذلك، نشعر بالقلق تجاه الشروط المسبقة التي وضعها كل جانب قبل مناقشة الاتفاق الإطاري، إذ تطالب الحركة بإطلاق السجناء، بينما تصر الحكومة على وقف الأعمال العدائية. وقد أدى ذلك إلى الوصول أمام طريق مسدود وإلى تعليق المحادثات في الدوحة.

ونشعر بالقلق أيضا حيال تنفيذ حكومة السودان للعديد العديد من أحكام الإعدام وما يترك ذلك من أثر على المحادثات المباشرة مع الحركة. ويتعين على الحركة والحكومة السودانية كلتيهما أن تفهما أن العمل العسكري لن يؤدي إلا إلى إطالة أمد هذا الصراع الطويل ووضع المدنيين في خطر. لذلك نؤيد بإخلاص العمل الذي يقوم به كبير الوسطاء المشترك باسولي، بما في ذلك تشجيع الثوار على المجيء إلى الدوحة بموقف موحد. ونؤيد أيضا إقدام الفريق الرفيع المستوى المعني بدارفور والتابع للاتحاد الأفريقي على زيارة دارفور بقيادة الرئيس مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا السابق، ونتطلع إلى تلقي ما وقف عليه من حقائق وإلى التوصيات التي سيصدرها في المستقبل القريب.

وتتفق كرواتيا مع تقييم الأمين العام وشواغله إزاء تدهور العلاقات بين تشاد والسودان، لا سيما في ضوء الدعم المتواصل الذي تقدمه الجهات لجماعاتها من القوات المسلحة المعارضة. ونناشدها أن تمتنع عن هذه الأعمال أو عن أعمال قد تؤدي إلى تصعيد التوترات وتفاقم حدة الحالة المتوترة أصلا على الحدود المشتركة. ونشعر بقلق خاص حيال الهجمات التي تُشن عبر الحدود من الأراضي التشادية باتجاه غرب دارفور. ومثلما ذكر الأمين العام، على كلا الطرفين أن يمارسا أقصى درجات ضبط النفس ويعودا إلى إطار اتفاقاتهما المشتركة، بما في ذلك وليس حصرا اتفاق الدوحة المؤرخ ٣ أيار/مايو من هذا العام واتفاق داكار المؤرخ ١٣ آذار/مارس من العام الماضي. وفي ذلك الصدد، نود أن نعرب عن تقديرنا لحكومتي قطر وليبيا على جهودهما للوساطة.

وبالنسبة إلى الحالة الإنسانية، يتفق وفدي مع تقييم الأمين العام انه بالرغم من تحسن مستوى التعاون في ما بين حكومة السودان والأمم المتحدة وما تبقى من المنظمات غير الحكومية، لا تزال هناك فجوات خطيرة. وتداعيات عمليات الطرد التي حصلت في ٤ آذار/مارس وضعت عددا كبيرا من المدنيين الأبرياء والمنهكين في حالة من الخطر الشديد، ونلاحظ أن عدد عمال المساعدة الإنسانية تراجع بحوالى ٥ ٠٠٠ عامل، مما يؤثر على ١,١ مليون مستفيد من المساعدات الغذائية والمائية والصرف الصحي، وعلى ١,٥

مليون شخص ممن يتلقون المساعدة في مجال الخدمات الصحية. ونلاحظ أيضا أن الفصل الماطر على الأبواب، وأن منظمة الصحة العالمية حذرت من تزايد خطر الأمراض التي تسببها المياه.

وتشعر كرواتيا بالقلق إزاء الملاحظة الواردة في تقرير الأمين العام ومفادها أن البعثة لا تزال تواجه تحديات كبيرة تجاه حرية الحركة، وبالتالي تجاه قدرتها على تنفيذ ولايتها. ونحن أيضا قلقون جدا حيال المعوقات البيروقراطية التي تضعها حكومة السودان لعرقلة نقل المعدات التي تملكها الفرقة العسكرية، بما في ذلك ناقلات الجند النيجيرية المصفحة وآليات رواندية ما زالت بانتظار تخليصها من الجمارك. ونناشد حكومة السودان أن تعمل بجد مع يوناميد لمعالجة وحل هذه المسائل. والآلية الثلاثية القائمة الآن خطوة في الاتجاه الصحيح نحو تحديد وحل هذه المسائل.

وبالنظر إلى الحالة المحفوفة بالخطر عموما في المنطقة المسؤولة عنها يوناميد، بما في ذلك استمرار الاشتباكات المسلحة بين الحكومة وحركات الثوار، والركود في تنفيذ المبادرات الأخيرة، وحشد القوات وإمكانية حصول اشتباكات أخرى على الحدود السودانية التشادية، نؤكد مجددا مناشدتنا المجلس أن يشدد أكثر على البعد الإقليمي لعمل يوناميد، ويمكّن تلك البعثة وبعثات أخرى في المنطقة وأفراد الأمم المتحدة على الأرض من التعاون بينهم على نحو أوثق، وجعلهم بالتالي أكثر فعالية في الوفاء بولاية كل منهم وغالبا بولاياتهم المتداخلة.

أخيرا، يود وفدي أيضا أن يشكر وفد المملكة المتحدة على إعداد وتوزيع النص الأولي لمشروع قرار مجلس الأمن عن تمديد ولاية يوناميد. ونحن على استعداد للعمل مع أعضاء آخرين في مجلس الأمن لإنجاز هذه المهمة.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن الشكر للسيد لوروا على إحاطته الإعلامية الأخيرة عن الحالة في السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وأود أن أرحب بوجود السيد مارغيلوف، الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي بشأن السودان، معنا اليوم.

وتعتقد كوستاريكا أن من الضروري المضي قدماً بشأن المسائل الرئيسية الأربع، المتساوية في أهميتها، والتي تعيق تحقيق تسوية سياسية للنزاع في السودان، وتؤثر بشكل مباشر على ظروف حياة السكان المدنيين، وتعرض للخطر تنفيذ ولاية العملية المختلطة في دارفور.

أولا، العلاقات بين السودان وتشاد لا يمكن أن تبقى مصدراً لعدم الاستقرار وما لا نهاية له من الألم الذي يعاني منه السكان المدنيون، واللاجئون والمشردون داخلياً على جانبي الحدود بين البلدين. فقد حان الوقت لأن يكون النضج سيد الموقف. ويجب أن تتوقف الغارات غير المشروعة، والطلعات الجوية غير المصرح بها، والقصف للأراضي المجاورة. وحان الوقت لضمان التنفيذ الكامل لاتفاقي داكار والدوحة، ولكلا البلدين أن يتوقفا عن دعم مجموعات التمرد التي يقدمان لها المأوى وأسباب البقاء والملاذ على أراضيهما، فهذه أمور غير قانونية ويجري القيام بها بشكل مكشوف، ولا يمكن لها أن تستمر.

ثانيا، تأمل كوستاريكا أن تتمكن حركة العدل والمساواة وحكومة السودان بحلول نهاية الشهر من إحراز تقدم في المفاوضات الجارية بينهما في سياق عملية السلام وتنفيذ اتفاق النوايا الحسنة وبناء الثقة من أجل تسوية المشكلة في دارفور. وفي ذلك الصدد، نشيد بعمل رئيس فريق الوساطة المشتركة، السيد باسولي، وندعم مبادراته لضمان وجود عملية عريضة وشاملة لتشمل مشاركة

مجموعات التمرد الأخرى في عملية السلام، وتؤدي في النهاية إلى إنشاء هيئة استشارية في دارفور.

إننا نقدر المبادرات التي اتخذها قطر وليبيا، ومبادرات السيد غرايشون والسيد مارغيلوف، وكذلك الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي المعني بدارفور. ويتطلع وفد بلدي إلى قراءة تقرير الفريق الذي يقوده الرئيس مبيكي، والذي سيصدر في آب/أغسطس، ويرحب بمقترحاته بشأن المساءلة إزاء الجرائم الخطيرة، والإسراع في عملية السلام في دارفور وتحقيق المصالحة فيما بين الأطراف في المنطقة.

ثالثا، نزع سلاح المدنيين المتورطين في الصدامات القبلية في جنوب السودان يمثل أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وتعرب كوستاريكا عن انزعاجها إزاء العدد الكبير للضحايا والتأثير السلبي المحتمل لذلك على عملية السلام.

وأخيرا وليس آخرا، إننا نعتقد بضرورة تركيز الاهتمام على تدهور الحالة الإنسانية الناتج عن إجراءات حكومة السودان ضد المنظمات غير الحكومية التي كانت مسؤولة عن توفير ما يزيد على نصف المساعدات المقدمة في دارفور. ونشيد بالجهود التي تبذلها حكومة السودان، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمع الدولي، ووكالات منظومة الأمم المتحدة من أجل تخفيف آثار القرار المؤسف، ولكن القلق يساورنا إزاء استدامة تلك الجهود ونوعيتها، التي بلا شك دون مستوى المساعدات قبل صدور قرار الحكومة. ومن الضروري الاستمرار في تنفيذ البلاغ المشترك لعام ٢٠٠٧ بشأن تيسير الأنشطة الإنسانية في دارفور، وهو الإطار الرئيسي للتعاون، ومن الضروري أيضا أن ندعم عمل اللجنة الرفيعة المستوى الموسعة.

ويجب أن نتذكر أن المنظمات الإنسانية المتأثرة بالقرار لا تقدم الخدمات فحسب، بل هي أيضا أوجدت مناخاً مساعداً لسلامة السكان الذين قدمت لهم الخدمات.

وإن طرد تلك المنظمات قد خلق فراغاً في مجال حماية المدنيين في المناطق التي انتشرت فيها. وتخفيف المعاناة وتوفير الحماية ضد الاعتداءات عنصران أساسيان في المساعدة الإنسانية. ومثل تلك الشواغر تدفعنا إلى الدعوة إلى إعداد تقرير عن تطورات الحالة الإنسانية في السودان.

وفي ظل الظروف الحالية، من الضروري احترام القانون الإنساني الدولي، وخاصة فيما يتعلق بوصول العمل الإنساني إلى الضحايا وحماية أفراد العمل الإنساني. ونعرب عن أسفنا لاستمرار تعرض أفراد العمل الإنساني لأعمال السطو والخطف، وندين عمليات اللصوصية والعنف الجنسي ضد السكان المدنيين.

إن كوستاريكا تقدر مساهمة الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق التسوية السلمية للتراع في دارفور، ولكننا نأسف للقرار الأخير بمنع تعاون أعضائه مع المحكمة الجنائية الدولية. وعلى غرار أغلبية الممثلين حول هذه الطاولة، فإننا ندرك أن ذلك القرار يلقى دعما محدودا ومترددا، ونثق أن الاتحاد الأفريقي، الذي تصرف على نحو نموذجي في العديد من المجالات سيعمل على تصحيح هذا القرار الذي يشكل شائبة لتاريخ منجزاته.

أخيرا، إننا نشكر المملكة المتحدة على إعداد مشروع قرار بتجديد ولاية العملية المختلطة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي سيعتمده المجلس قريبا. كما أننا نكرر تأكيد دعوتنا إلى السلطات السودانية إلى التعاون تعاوناً كاملاً مع العملية المختلطة ومع أعمال منظومة الأمم المتحدة في كل أنحاء السودان. ويلاحظ تقرير الأمين العام أن ٩٢ في المائة من مجموع القوة المأذون بها للعملية المختلطة ستكون جاهزة في مواقعها قريبا. وهذا سيعزز بالتأكيد حماية المدنيين. إننا نشكر البلدان التي ساهمت بالأفراد لتعزيز البعثة في مرحلة حاسمة. ونحث حكومة السودان على إزالة العقبات

أمـام أنـشطة العمليـة المختلطـة في مجـال الحركـة وسـير الدوريات، ووقف عمليات الاحتجاز والمعاملة غير الملائمة لأفراد العملية الذين يحملون الجنسية الوطنية، وإزالة المعوقات أمام منح تأشيرات الدخول التي أشار إليها السيد لوروا. وفيما يتعلق بكل هذه المسائل، نشيد بعمل الآلية الثلاثية للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان لتعزيز الانتشار الفعال للعملية المختلطة.

إن الحالة في السودان ما زالت تستدعي الاهتمام غير المتواني من مجلس الأمن واتخاذ نهج أكثر شمولا بحيث يأخذ في الاعتبار كل مظاهر التراع في السودان. ولذلك أختتم بياني بالإعراب عن ارتياحنا للقرار النهائي المتخذ بشأن مسألة حدود أبيي، وندعو الأطراف إلى احترام القرار كما تعهدت بذلك.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم الشكر إلى وكيل الأمين العام، السيد لوروا، على إحاطته الإعلامية، والإعراب كذلك عن التقدير لأفراد العملية المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور الذين يضطلعون بأعمالهم في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وأود، كذلك، أن أرحب بالسيد ميخائيل مارغيلوف في مجلس الأمن وأن أشكره على ملاحظاته المفيدة اليوم.

وكما ذكر المتكلمون الآخرون، فقد واجهت العملية المختلطة تحديات خطيرة في تنفيذ ولايتها، ولكن على الرغم من تلك الصعوبات شكلت البعثة بوجودها عاملا للاستقرار في دارفور. وأود أن أسلط الضوء على أربع نواح نعتقد أنها أساسية لنجاح البعثة: المسائل المتبقية بشأن انتشار القوة، وتحديد الأولويات ضمن ولاية العملية المختلطة، ودعم عملية السلام، وانتخابات عام ٢٠١٠.

أولا، يسعدنا أن نرى زيادة في كفاءة انتشار العملية المختلطة بوجه عام، ونرى أن هذا التقدم عائد جزئيا إلى الآلية الثلاثية التي يقودها وكيل الأمين العام مالكورا. كما أننا نشيد بزيادة التعاون من جانب حكومة السودان، التي يتوقف عليها انتشار العملية المختلطة وقدراتها. ولكن مما يثير قلقنا، في هذا الصدد، استمرار فشل حكومة السودان في إصدار تأشيرات دخول لأفراد العملية المختلطة في الوقت الملائم، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2009/352). إن نجاح العملية المختلطة في دارفور يتوقف على وجود الأفراد ذوي الخبرة في الميدان. والوتيرة التي تصدر بها تأشيرات الدخول تنم عن استهتار غير مقبول باتفاق مركز القوات العملية المختلطة في دارفور. يجب أن تفي حكومة السودان بالتزاماتها بموجب ذلك الاتفاق وتنهي فورا تأشيرات الدخول المتأخرة.

لقد أشار الأمين العام إلى أنه يتوقع أن يتم نشر كل أصول العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي جرى التعهد بها بنهاية هذا العام. ونحن نرحب بهذا التقدم، لكننا نلاحظ أن الأصول التي جرى التعهد بها تمثل نسبة ٩٢ في المائة فقط من إجمالي قوة العملية المأذون بها. هناك أصول رئيسية معينة، خاصة أصول جوية مهمة، لم تعرض الدول الأعضاء توفيرها. نعتقد أننا يجب أن نبدأ التركيز على قياس قدرة العملية على أداء ولايتها باستخدام الموارد المتاحة لديها. نأمل أن يتمكن الأمين العام في التقارير القادمة من أن يرفع تقريرا بالمزيد عن الفعالية التشغيلية للعملية.

ثانيا، نعتقد أن على المجلس أن يوفر التوجيه لمساعدة العملية على ترتيب أولويات أنشطتها. وقد أشار الأمين العام إلى أن الجانبين الأكثر أهمية في ولاية العملية هما حماية المدنيين وتيسير الوصول الإنساني. ونحن نتفق معه في الرأي. فالوضع بالنسبة للمدنيين في دارفور لا يزال مزعجا جدا. ونحن

قلقون بشكل خاص من مستوى العنف الجنسي ضد النساء، ونطلب من الأمين العام العمل مع العملية المختلطة لوضع استراتيجية شاملة لحماية النساء والفتيات من هذا العنف القائم على أساس نوع الجنس.

ما من مناقشة للإغاثة الإنسانية يمكن ألا تشير إلى طرد حكومة السودان في ٤ آذار/مارس للمنظمات الإنسانية. لقد تسنى من خلال الجهود الهائلة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تفادي كارثة إنسانية. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتقاعس ببساطة لأن الكارثة جرى تفاديها من خلال إجراءات طوارئ. وما فتئ تقديم المساعدة الإنسانية على نحو مستدام هدفنا. ويجب أن نواصل رصد الحالة عن كثب، ونتطلع إلى العملية المختلطة للحفاظ على دورها كميسر للوصول الإنساني.

ثالثا، ندعم تماما الجهود الدؤوبة التي يبذلها جبريل باسولي كبير الوسطاء المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وسيواصل مبعوث حكومتي الخاص، سكوت جريشن، العمل عن قرب مع الأطراف دعما لجهود كبير الوسطاء للتوصل إلى وقف للعمليات القتالية والضغط من أجل عملية سلام أكثر أشمل.

لكن ما دامت حكومتا السودان وتشاد مشتبكتين في صراع نشط، لن يكون هناك سلام في دارفور، كما أكدت حوادث أخيرة مثل القصف على الحدود التشادية - السودانية. تشاد والسودان لهما حق سيادي لحماية سلامة أراضيهما. لكن استمرار التوتر والتصريحات الاستفزازية بين الاثنين يضر عملية السلام ويقوض الاستقرار في المنطقة. ونحن نشجع البلدين على ممارسة ضبط النفس وامتناع كل منهما عن دعم الجماعات المتمردة على الآخر والعمل على سحب تلك الجماعات من مقدمة الصورة.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أتطرق إلى مسألة الانتخابات. بموجب شروط اتفاق السلام الشامل، من المقرر إجراء الانتخابات في نيسان/أبريل ٢٠١٠. ويناقش المجلس عادة هذه المسألة في سياق بعثة الأمم المتحدة في السودان، لكن الانتخابات مسألة وطنية ولأنها كذلك فيجب مناقشتها أيضا عندما نتكلم عن دارفور. إن المدى الذي سيتمكن به أبناء دارفور من المشاركة بشكل مجد في التصويت هو مصدر قلق حقيقي. نتطلع إلى تقرير الأمم المتحدة لتقييم الانتخابات ونأمل أن يتضمن معلومات عن الآليات اللازمة للمساعدة في حماية مشاركة أبناء دارفور. ولا يسع المجلس أن يتجاهل هذه المسألة.

إن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور تضطلع بدور قيم. والولايات المتحدة تؤيد تمديد ولاية العملية لاثنتي عشرة شهرا إضافية، ونحن نشكر وفد المملكة المتحدة على إعداد مشروع القرار.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): أتوجه بالشكر بداية إلى السيد آلان لوروا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على إحاطته الإعلامية القيِّمة، وأرحب بالسيد ميخائيل مارغيلوف، الممثل الخاص للرئيس الروسي، ونثمن مشاركته في هذه الجلسة.

نتابع باهتمام نشر وحدات من الدول المساهمة بقوات في دارفور، ونعتقد أن ما وصل إليه حجم النشر يمثل تقدماً لا يستهان به، ولا بد من الإشادة في هذا الصدد بالجهود التي تبذلها الدول المساهمة بقوات، وبالتعاون الذي أبدته حكومة السودان.

ونؤكد على أهمية مواصلة عمل الآلية الثلاثية المكونة من حكومة السودان والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والتي أثبتت أنها أداة فعّالة لكفالة تحديد العوائق التي قد تواجه العملية المختلطة والتصدي لها، وهو ما أكيد عليه تقرير

الأمين العام المعروض علينا اليوم. ونشيد أيضاً بالنتائج الإيجابية لاجتماع الآلية الثلاثية الذي انعقد مؤخراً لمعالجة بعض المسائل، من بينها مسألتي التأشيرات والتخليص الجمركي.

لقد تم في الفترة الأخيرة تسجيل انخفاض كبير لمستوى العنف والاعتداء على المدنيين في دارفور، وهو أمر نأمل في استمراره، وصولاً إلى استقرار كامل للوضع يسمح بالعودة الآمنة والطوعية لجميع اللاجئين والمشردين. ولئن كانت البعثة المختلطة تواصل نشرها وعملها من أجل تنفيذ ولايتها على الرغم من الاعتداءات وبعض حوادث السطو المؤسفة التي يتعرض لها عناصرها وممتلكاتها من قبل الجماعات المسلحة، لا بد من الإقرار بأن نجاح البعثة في حفظ السلام وتثبيته يعتمد أساساً وكأي عملية لحفظ السلام، على وجود عملية سياسية مدعومة وتحظى بالأولوية، حتى لو تحقق النشر الكامل للبعثة.

ونعتقد أن محاولات وضع جداول زمنية ومحددات توجيهية فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة المختلطة سيكون غير مناسب وغير واقعي قبل انتهاء النشر الكامل للبعثة وقبل توفير كل مستلزمات البعثة وأيضا قبل تحقيق تقدم ملموس في العملية السياسية يتضمن اتفاقات لوقف إطلاق النار وبدء محادثات موضوعية شاملة بين أطراف النزاع. إن الأولوية في الوقت الحالي يجب أن تتركز على مزيد الدفع بالعملية السياسية وممارسة ضغط حقيقي على فصائل التمرد التي ما زالت خارج العملية السياسية، وحثها على الجلوس على مائدة المفاوضات دون شروط.

إن ليبيا بحكم الارتباط الجغرافي والتاريخي والثقافي بالسودان، وخاصة في منطقة دارفور، وأيضا بحكم الالتزامات التي عقدها الأخ قائد الثورة معمر القذافي كرئيس للاتحاد الأفريقي على نفسه، حريصة على إحلال السلام في دارفور والمنطقة. ولذلك، فإننا نعمل بكل جد وبالتنسيق مع حكومة قطر والوسيط المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وشركاء آخرين من أجل جمع الأطراف كافة إلى محادثات موضوعية وشاملة. وقد التقى مؤخراً فريق الوساطة في طرابلس في ٢٩ حزيران/يونيه الماضي بقادة عدد من الفصائل المسلحة التي أبدت استعدادها للدخول في محادثات بنَّاءة مع حكومة السودان، وسيحدد موعد تلك المحادثات في المستقبل القريب.

تدرك ليبيا الأثر المباشر للعلاقة بين حكومتي تشاد والسودان على الأوضاع الأمنية والإنسانية في دارفور وفي المناطق الحدودية للبلدين، لذلك فإنها تواصل وساطتها ومساعيها لتهدئة التوتر واستئناف الحوار بين حكومتي البلدين، من أجل تنفيذ الاتفاقات الموقعة بينهما وتعزيز عملية داكار، وصولا على التطبيع الكامل للعلاقات بينهما.

فيما يتعلق بمسألة المحكمة الجنائية الدولية، ندعو مرة أخرى مجلس الأمن إلى النظر بجدية في الشواغل التي أعرب عنها العديد من المنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي – الشريك الأساسي للأمم المتحدة في دارفور، من أجل وقف الآثار السلبية لإجراءات المحكمة الجنائية الدولية على جهود السلام الجارية، وخاصة بعد إصدار المحكمة مذكرة اعتقال في حق الرئيس عمر البشير. ونأمل أن يستخدم مجلس الأمن الوسائل المتوفرة لديه لتفادي عرقلة تلك الجهود والدفع بها إلى الأمام، وصولا إلى تسوية شاملة ودائمة لمشكلة دارفور.

في أيار/مايو، ذكر فريق الخبراء المعني بالجزاءات على السودان أن قرار المحكمة الجنائية الدولية شجع بعض الحركات وجعلها أقل قابلية لاستئناف الحوار السياسي. وجاء في الإحاطة الإعلامية للسيد رودولف أدادا، رئيس العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

للمجلس في ٢٧ نيسان/أبريل: ”سيطرت مسألة المحكمة الجنائية على الحياة السياسية السودانية ... وقد أضعفت موقف من يعملون على التوصل إلى حل توفيقي ... وشجعت العناصر المتشددة...“. (*S/PV.6112*، ص ٣).

هل مجلس الأمن في حاجة إلى مصادر أخرى لتأكيد خطوة إجراءات المحكمة الجنائية الدولية على جهود السلام الجارية في السودان. لا أعتقد ذلك. اسمحوا لي أن أقول بكل وضوح إن عدم تجاوب بعض أعضاء مجلس الأمن مع رغبة الاتحاد الأفريقي والدول الأفريقية الأطراف في نظام روما الأساسي لن يحقق العدالة، بل سيقوض المحكمة الجنائية الدولية.

لا شك أن الاقتناع ازداد رسوخا بعد سنوات من التراع في دارفور، بأنه لا يمكن وضع حد نهائي لهذا التراع إلا عن طريق التوصل إلى حل سياسي شامل بدعم تام من المجتمع الدولي ومجلس الأمن بالتحديد وأصحاب المصلحة الدوليين والإقليميين، وهو ما يمثل شرطا أساسيا وواقعيا لإحلال السلام والأمن ووقف المعاناة الإنسانية والإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة الوطنية بين الفرقاء في الإقليم.

إن أبناء إقليم دارفور قد ازدادوا إدراكا بأن هدف تحقيق السلام الشامل والدائم والمصالحة الوطنية والتنمية لن يتأتى غير رفع الشعارات وإثارة مشاعر البؤس والمعاناة لديهم أو رؤية رئيس دولة مقبوض عليه، وإنما من خلال دعم قوي لجهود السلام وإقامة مشاريع التنمية وتعزيز مؤسسات الدولة وتمكينها من بسط سيادتها على جميع أراضيها، وعلى مجلس الأمن أن يساعد في ذلك.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود أنا أيضا أن أشكر السيد آلان لوروا على العرض الذي قدمه وأن أرحب بوجود السيد مارغيلوف في المجلس.

وأود أن أدلي ببضعة تعليقات على الجوانب المختلفة للمسألة التي نحن بصدد النظر فيها. بداية، نحن نرى أن العملية السياسية ينبغي أن تظل هي الأولوية. وفي هذا الصدد، نرحب بجهود كبير الوسطاء المشترك، السيد باسولي، وجهود التيسير القطرية ونأمل في استئناف المحادثات التي علقت في حزيران/يونيه الماضي في أقرب وقت ممكن.

يجب أن تمتثل الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة للالتزامات التي تم التعهد بها لدى توقيع إعلان النية في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ونأمل أن تكون المحادثات شاملة، وندعم الجهود التي تبذلها ليبيا بخصوص حركات التمرد الأخرى.

ويسعدنا ملاحظة إنشاء الاتحاد الأفريقي لفريق رفيع المستوى برئاسة الرئيس مبيكي وسندرس استنتاجاته المقبلة عن كثب.

نعتقد أن الحالة الإنسانية ما زالت تبعث على القلق. ونرحب بجهود الأمم المتحدة في العمل مع حكومة السودان بغية منع حدوث أي آثار خطيرة جدا نتيجة لقرار طرد ١٣ منظمة غير حكومية في آذار/مارس الماضي. غير أن تقرير الأمين العام (S/2009/352) يلاحظ أن انخفاض عدد العاملين في المجال الإنساني في دارفور قد أضر بنوعية المعونات. ويمكن أن تتدهور الحالة الصحية بسرعة كبيرة خلال موسم الأمطار. ولذلك، ما زلنا نشعر بقلق بالغ وندعو السلطات السودانية إلى إعادة تهيئة بيئة مؤاتية للأنشطة الإنسانية على وجه السرعة.

علاوة على ذلك، يجب عدم التهوين من المخاطر الأمنية على السكان المدنيين. ويسعدنا تقلص العنف منذ إنشاء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ولكن يجب الإشارة إلى أننا انتقلنا من حالة صراع إلى عنف أقل شدة ولكنه أكثر عمومية. والتوتر في العلاقات

بين تشاد والسودان يثير بالغ القلق أيضا، وندعو هذين البلدين إلى تنفيذ التزاماهما والامتناع عن أي أعمال استفزازية.

وبشأن نشر العملية المختلطة، لاحظنا المعلومات التي قدمها آلان لوروا. ويشدد الأمين العام في تقريره على تحسن التعاون مع السلطات السودانية لنشر تلك العملية. ونرحب بذلك ونأمل في أن نتمكن من بلوغ الهدف المحدد في التقرير المتمثل في نشر ٩٢ في المائة من القوة بحلول كانون الأول/ديسمبر.

غير أننا نلاحظ أن السلطات السودانية تواصل وضع عقبات كبيرة على الرغم من التقدم الذي تحقق بفضل الآلية الثلاثية. وفي ذهني بصفة خاصة مسألة تباطؤ الخرطوم في إصدار تأشيرات الدخول التي أشار إليها عدد من الوفود بالفعل. فما زال أكثر من ١٠٠ موظف أوروبي على وجه الخصوص وآخرون من مناطق أخرى ينتظرون التأشيرات. وهذا الوضع غير مقبول.

إن سكان دارفور بحاجة أكثر من أي وقت مضى إلى قوة ذات مصداقية يمكنها أن تسهم في أمنهم. وينتظر أن يشهد عام ٢٠٠٩ النشر الكامل للعملية المختلطة وكذلك لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، التي تمثل إلى حد ما نظيرهما في مناطق تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى المتاخمة لدارفور. وندعو الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات إلى زيادة جهودهما بهذا الخصوص.

إننا نستعد لتجديد ولاية العملية المختلطة. ونأمل الانتهاء من المفاوضات التي يقودها زملاؤنا البريطانيون قريبا. وينبغي ألا تكون المناقشة بشأن ولاية العملية رهينة للمسائل الصعبة الأخرى مثل مكافحة الإفلات من العقاب والمحكمة الجنائية الدولية. ونعتقد، والجميع يعرفون ذلك، أن السلام الدائم لا يمكن إرساؤه بدون العدل، ونلاحظ غياب أي جهود حقيقية للسلطات السودانية في ذلك المجال.

وعلى أي حال، فإن اختلاف الآراء بشأن هذه المسألة لا ينبغي أن يحول دون عملنا الجماعي وبتصميم بشأن الجوانب الأخرى لحل الأزمة في دارفور. إننا نأمل أن تنفذ العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ولايتها تنفيذا كاملا، لا سيما المهام الموكلة إليها على سبيل الأولوية، وهي حماية المدنيين وتوفير الأمن لعمليات المساعدة الإنسانية.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بكلمة عن تنفيذ الاتفاق السياسي الشامل، كمتابعة لمشاوراتنا التي جرت في الأسبوع الماضي بشأن بعثة الأمم المتحدة في السودان. وفي هذه المرحلة، فإننا نشعر بالارتياح لأن الطرفين أعربا عن رغبتهما في احترام قرار هيئة التحكيم الدائمة بشأن أبيي. ويحدونا الأمل في استمرار تنفيذ المتابعة لاتفاق السلام الشامل بهذه الطريقة، وبروح التعاون وحسن النوايا من كلا الجانبين.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام آلان لوروا على إحاطته الإعلامية حول الوضع الحالي في دارفور. ونحن نحيي رجال ونساء العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على عملهم المتفاني في ظل ظروف صعبة.

إننا نسلم بأن المعارك الواسعة النطاق قد تم احتواؤها. ولكن الوضع الأمني في دارفور ما زال هشا ويتطلب اليقظة. فحوادث العنف ما زالت مستمرة، وما زال أفراد البعثة المختلطة والعاملون في الحقل الإنساني والمدنيون يسقطون ضحايا. وعلينا أن نبذل كل جهد ممكن لتحسين الوضع.

إن تحسين العلاقات بين السودان وتشاد مهم من أجل ضمان الأمن في دارفور. والقصف الجوي على الحدود يثير القلق بشأن الأمن في المنطقة. ويتعين على جميع الأطراف أن تضع حدا لتلك الأنشطة القتالية العدائية. إنني أحث فريق

الاتصال المعني بتنفيذ اتفاق داكار على استئناف المفاوضات من خلال دعوة كل من السودان وتشاد إلى تسريع عملية المصالحة.

وفيما يتعلق بالوضع الإنساني في السابق، فإننا نشعر بالارتياح لأن الجهود التعاونية المشتركة من جانب الحكومة والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد نجحت بشكل معقول في ملء الفجوات في تقديم المساعدة الإنسانية بعد طرد المنظمات غير الحكومية الدولية. ولكن ما زالت هناك تحديات كبيرة في أجزاء عديدة من دارفور، التي لا يتوفر للسكان المحليين فيها إمكانية كافية للحصول على المساعدات. وأهيب بحكومة السودان أن تبذل المزيد من الجهود لتقديم المساعدات اللازمة. وينبغي للمجتمع الدولي، من جانبه، أن يعزز دعمه.

ومن المتوقع أن تؤدي العملية المختلطة دورا لا غنى عنه في تحقيق الاستقرار وتحسين الوضع الأمني والإنساني الهش في دارفور. وقد كرست العملية المختلطة جهودها لحماية المدنيين وتيسير المساعدة الإنسانية كأولويتها الأولى. وتؤيد اليابان وتدعم زيادة تركيز العملية المختلطة على حماية المدنيين. وثمة حاجة ماسة للمساعدة الإنسانية لعدد كبير من السكان المحليين والمشردين داخليا، المنتشرين في كل أنحاء دارفور، وهم ينتظرون من العملية المختلطة أن تمد لهم يد المساعدة.

بيد أن الانتشار الحالي للعملية ما زال دون نسبة ٧٠ في المائة من القوام المأذون به بعد ١٨ شهرا منذ بدء العملية. وهذا يجعل من الصعب على البعثة أن تنفذ ولايتها بالكامل وأن تلبي التوقعات الكبيرة منها. إن تعاون حكومة السودان ضروري من أجل الإسراع في عملية الانتشار. وقد أحرز تقدم ملموس في الانتشار في الآونة الأخيرة بفضل الجهود المشكورة للجنة الثلاثية المكونة من الحكومة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويحدونا الأمل أن مزيدا من الجهود ستبذل من أجل أن يتم الانتشار على نحو أكمل قبل نهاية العام.

وفي هذا الصدد، أود التأكيد من جديد على الحاجة إلى المزيد من التحسين من جانب حكومة السودان لتيسير عمليات المساعدة، ومن ذلك إصدار تأشيرات الدخول لأفراد العملية المختلطة، والإسراع في التخليص الجمركي للمعدات وزيادة حرية التنقل لموظفي العملية المختلطة.

ونظرا لضرورة استمرار وجود العملية المختلطة، فإننا نؤيد تمديد ولايتها لفترة ١٢ شهرا أخرى. ونعرب عن امتناننا للمملكة المتحدة التي أعدت مشروع القرار بهذا الشأن.

إن الحل السياسي والتفاوضي هو السبيل الوحيد لحل المشكلة في دارفور. وفي ضوء ذلك، فإنني أشيد بعملية الدوحة تحت القيادة الفعالة لقطر، وكذلك بجهود الوساطة لرئيس فريق الوساطة المشترك باسولي، والمبادرات الإقليمية لكل من ليبيا ومصر. كما أننا نشيد بالمساهمات القيمة المقدمة عبر الجهود الدولية من الكثير من البلدان التي أرسلت مبعوثين خاصين.

ونشكر السيد مارغيلوف الذي تشاطر أفكاره الثاقبة مع المجلس اليوم.

إننا نأمل أن جميع الأطراف السودانية المعنية، بما في ذلك مجموعات التمرد، ستشارك وتنخرط بنشاط في تلك المبادرات، التي سندعمها بقوة. وبالترادف مع تلك المبادرات الدولية، علينا أن نشدد على أهمية الحوار المحلي والوطني من أجل السلام والتعايش. إن السعي الأكثر فعالية إلى التعايش والمصالحة يتحقق من خلال حوار شامل تشارك فيه الحكومة والقوات المناوئة للحكومة، والزعماء التقليديون، والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني. إننا ندعم الحوار والتشاور فيما بين

أبناء دارفور. ونحث الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومة، على ضمان إسماع أصوات الأطراف الفاعلة العديدة ضمن العملية بالكامل.

وأخيرا، إن العملية السياسية القائمة على تنفيذ اتفاق السلام الشامل سيكون لها أثر مباشر على مشكلة دارفور. وإننا لنشعر بالتفاؤل لأن الطرفين قد قبلا حكم هيئة التحكيم الدائمة بشأن نزاع الحدود في أبيي وعبرا عن احترامهما لإطار اتفاق السلام الشامل. ونتطلع بقوة إلى أن الزخم الإيجابي الذي تجلى في روح أبيي سيسهم كذلك في تنفيذ الأجزاء المتبقية من اتفاق السلام الشامل وحل مشكلة دارفور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أوغندا.

أنضم إلى الزملاء في توجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره بشأن نشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2009/297 و S/2009/352)، ولوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد لوروا، على إحاطته الإعلامية. كما أود أن أعرب عن تقديري للمساهمة في المناقشة من الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي، السيد ميخائيل مارغيلوف. وأود، كذلك، أن أرحب بمشاركة ممثل السودان في المناقشة.

وأود أن أشيد بالعملية المختلطة وقيادتها على الإسهام الهام في صون وتعزيز الوضع الأمني، بالإضافة إلى حماية المدنيين في دارفور. وفي هذا الصدد، تدين أوغندا الاعتداءات المستمرة ضد العملية المختلطة وموظفي العمل الإنساني.

ومن دواعي تفاؤل أوغندا ذلك التقدم المحرز في نشر العملية المختلطة. ونحن نشيد بالآلية الثلاثية التي يسرت هذه العملية، ونشجع جميع الأطراف على مواصلة التعاون في إطار تلك الآلية.

وترغب أوغندا في أن ترى تحقيق حل سلمي للصراع في دارفور. ويساورنا القلق إزاء استمرار حالة انعدام الأمن، وغياب التقدم في عملية السلام وما ينطوي عليه ذلك من آثار سلبية على الوضع الإنساني.

ونشيد برئيس فريق الوساطة المشترك، السيد باسولي، وبحكومة قطر على جهودهما التي أدت إلى استئناف المحادثات بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة، التي علقت في ١٨ حزيران/يونيه من هذا العام. ونهيب بحكومة السودان وجميع مجموعات المعارضة أن تنخرط في المفاوضات المتوخاة بنهاية تموز/يوليه بدون أي شروط مسبقة.

إن أوغندا تدعم عمل الفريق الرفيع المستوى للاتحاد الأفريقي، بقيادة رئيس جنوب أفريقيا السابق ثابو مبيكي، في دوره التكميلي في السعي إلى السلام في دارفور. وترحب أوغندا بالتزام الأطراف باتفاق السلام الشامل وبالامتثال لقرار هيئة التحكيم الدائمة بشأن التسوية النهائية لنزاع أبيي، وبتنفيذه السلمي. ويمثل حل النزاع في أبيي خطوة كبيرة نحو تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

إن التوتر المتصاعد على طول الحدود بين السودان وتشاد يشكل مصدر قلق بالغ. وتهيب أوغندا بالبلدين مرة أخرى أن يعملا على تحسين العلاقات بينهما وأن ينفذا مختلف الاتفاقات الثنائية التي توصلا إليها، بما في ذلك الاتفاق الأخير الموقع في الدوحة. وتطبيع العلاقات بين السودان وتشاد أمر أساسي من أجل تحقيق السلام الشامل والدائم في دارفور.

وأوغندا تؤيد تمديد ولاية العملية المختلطة في دارفور. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديرنا لوفد

المملكة المتحدة على إعداد مشروع القرار وتقديمه إلى المجلس للنظر فيه.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن. أعطي الكلمة لممثل السودان.

السيد حسن (السودان): أود في مستهل بياني أن أهنئكم على ترؤسكم لمجلس الأمن هذا الشهر لكونكم من بلد أفريقي جار وصديق وله إسهاماته المقدرة في صيانة وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، ولا سيما في قارتنا الأم أفريقيا، وبصفة خاصة في بلدي السودان الذي تربطه معه علاقات جوار أزلية متينة.

لا بد لي من أن أرحب بالسيد ميخائيل مارغيلوف، المبعوث الروسي الخاص إلى السودان، وأن أرحب أيضا بالسيد وكيل الأمين العام لإدارة عمليات حفظ السلام، السيد لوروا. ونشكره أيضا على إحاطته الموضوعية التي قدمها للتو في مفتتح مداولات المجلس اليوم عن تقرير الأمين العام بشأن العملية المختلطة في دارفور.

هذا التقرير الذي يتزامن استعراضه هذه المرة مع تقدم هام ومقدّر على صعيد ذي صلة وهو تطبيق اتفاق السلام الشامل، ممثلا في النتيجة التي أعلنتها المحكمة الدائمة للتحكيم بشأن مسألة أبيي. ولعل ما أبداه الشريكان من التزام قوي بتنفيذ نتائج التحكيم يؤكد بدوره مدى مقدرة السودانيين على تجاوز أزماتهم وخلافاتهم الداخلية بأنفسهم في المقام الأول، ثم بمساعدة المجتمع الدولي. كما أن هذا القبول يؤكد بدوره ويقوي من ترجيح فرضية خيار وحدة السودان، ويؤكد بدوره ويقوي الفأل أكثر وأكثر بإمكانية التوصل إلى سلام عاجل وشامل ومستدام في دارفور، مع الأخذ في الاعتبار للجهود الإقليمية والدولية المقدرة الجارية الآن، ولتلك التي تقوم بها الشقيقة قطر، والتي انطلقت في الأصل استنادا على قاعدة وطنية صلبة وعلى ضوء موقف وطني جامع تبلور عبر مقررات مبادرة أهل السودان. كما توفرت لها الرعاية الإقليمية عبر المبادرة العربية الأفريقية وتوفر لها كذلك الدعم المخلص والجهود المقدّرة الرامية لتوحيد قيادات الحركات، كتلك الجهود التي تضطلع بها الجماهيرية العربية الليبية الشقيقة وتلك الجهود المقدرة أيضا على صعيد توحيد الحركات التي تضطلع بها جمهورية مصر العربية الشقيقة. كل ذلك كما تعلمون يسير بتنسيق وإشراف مباشر من جانب الوسيط المشترك جبريل باسولي الذي ندعم مهمته ونؤكد التزامنا الكامل بالعمل على إنجاحها.

وكما أكدنا في مرات سابقة أمام هذا المجلس، فإن التزام حكومة السودان بتحقيق السلام في دارفور عبر الحوار الموضوعي الهادف مبدأ لا حيدة عنه، حتى يتحقق السلام الشامل في أقرب الآجال. وقد كان المتوخى من المجلس أن يقوم باستمرار بتوفير الدعم السياسي والمعنوي اللازم لهذه الجهود الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك عبر رسائل قوية حافزة ومشجعة لأولئك الجالسين على طاولة التفاوض أولا، حفزا وتشجيعا لهم، وتأكيدا كذلك على انحياز مجلس الأمن عمليا لخيار التسوية السياسية، وأن يرسل المجلس كذلك الرسالة الحاسمة المطلوبة لمن استمرأ مقاطعة هذه المفاوضات بأن قطار السلام لن ينتظره وأن المجتمع الدولي، ومجلس الأمن تحديدا، لن يتسامح مع من اعتمد العمل العسكري خيارا أوحد لتحقيق المطالب والغايات، واستمر في مقاطعة جلسات التفاوض.

ولكن، وكما تعلمون، سيدي الرئيس، فإن المجلس ما زال يلقي بثقله الكامل خلف حفظ السلام قبل أن يدعم تحقيق السلام نفسه، وكأنما هذا السلام يأتي من فراغ. إن السلام توفرت له الجهود الوطنية والإقليمية، والعنصر الغائب هو دعم هذا المجلس للعملية السياسية. بل لا بد من الإشارة إلى أن دولة دائمة العضوية في هذا المجلس، لا أحتاج حتى

لذكرها، ما زالت توفر الملاذ الآمن بعاصمتها لأحد قادة التمرد الذي ظل باستمرار يجدد مرة تلو الأخرى تحديه للإرادة الدولية ولخيار السلام بإعلان مقاطعته للعملية السياسية واعتماده للحل العسكري ليس إلا.

فيما يتعلق بموقف نشر العملية المختلطة وموضوع مناقشة اليوم، فإن الآلية التي ارتضتها الأمم المتحدة ممثلة في الأمانة العامة للأمم المتحدة، والتي نقدّر لها جهودها المقدرة والصادقة، التي يقودها وكيل الأمين العام والسيدة وكيلة الأمين العام سوزانا مالكورا. وكذلك ذات الآلية التي ارتضاها الاتحاد الأفريقي كجهاز قائم على مسألة النشر وكافة متعلقاته الفنية والإجرائية هي الآلية الثلاثية التي تابع المجلس وأطلع على نتائج آخر اجتماعاها، وهو الاجتماع السادس الذي عقد في الثاني عشر من تموز/يوليه الجاري في الخرطوم. وقد أكدت نتائج هذا الاجتماع، مثلما أكدت نتائج الاجتماعات الستة الماضية، التزاما كاملا وتعاونا لا تخطئه عين من جانب حكومة السودان في تيسير نشر العملية المختلطة. وها هو الاجتماع السادس لهذه الآلية يؤكد أن الرقم المستهدف تحقيقه والذي تعمل من أجله الآلية هو نشر ٩٢ في المائة من قوام هذه العملية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. هذا بدوره يؤكد ما تتسم به فعاليات اجتماعات هذه الآلية من جدية وتعاون وطموح.

وكما نقلنا لهذا المجلس قبل أيام قليلة فقط، فإن الاجتماع الأخير لهذه الآلية قد عالج العديد من الجوانب الهامة التي أثيرت الآن في جلسة اليوم، كتلك المتعلقة بالعمليات الجوية مثل توفير موقع لوحدات طائرات الهيلكوبتر التكتيكية، وكذلك التدابير التي من شأها تسريع وتيرة العمليات الإجرائية المتعلقة بنشر الأفراد، بما في ذلك مسألة منح تأشيرات الدخول التي أثيرت اليوم. ولا بد من أن نؤكد أن السودان بلد نامٍ، وعليه فإن المتوخى من المجلس هو أن ينظر إلى المسألة بكلياها لا أن يركز فقط على عشرات أو مجموعات تأخرت تأشيراها هنا أو هناك باعتبار أن ذلك هو سياسة حكومة السودان في التعامل، أو كأها سياسة لتأخير التأشيرات. هذا ليس صحيحا البتة.

نحن التزمنا بتسهيل نشر هذه العملية، وما زلنا عند هذا الالتزام وهذا هو الذي ظللنا نؤكده باستمرار بأننا سنفعل كل ما بوسعنا من أجل أن تبلغ هذه العملية نشر قوامها المطلوب في أسرع الآجال. وكذلك بحث الاجتماع تيسير الإجراءات المتعلقة بالمشتريات المحلية للبعثة وإجراءات التخليص الجمركي إلى آخر القائمة التي أثيرت في جلسة اليوم، هذا مجرد عرض لنماذج، على سبيل المثال، لا الحصر.

وعليه، فإننا نتطلع إلى أن يقوم المجلس أولا، بدعم عمل هذه الآلية من خلال إعلاء شأها والترحيب بما حققته حتى الآن على صعيد نشر العملية المختلطة.

وعلى ذات المنوال، من التعاون الجاد في محور نشر العملية الهجين، يأتي التعامل مع المحور الإنساني، ونذكر المجلس بأن السيد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية قد أكد في إفاداته السابقة، أن الوضع الإنساني في دارفور، وأن تنفيذ البروتوكول الإنساني مع الأمم المتحدة يسيران بصورة مرضية، وأن اعتماد هج المسار السريع قد ساعد كثيرا في تسريع وتيرة الوصول للمحتاجين خاصة بعد أن قامت حكومة السودان في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بتمديد سريانه تسهيلا لعمل الوكالات والمنظمات العاملة في الحقل الإنساني، علاوة على ذلك، فإن هناك لجنة وزارية رفيعة المستوى مختصة فقط بالعمل على تسهيل النشر والوصول للعمليات الإنسانية.

أما بشأن ما ورد في بعض فقرات التقرير حول التحديات التي تواجه العمل الإنساني، كتلك الهجمات التي تتعرض لها مركبات العمل الإنساني، فإن مجلس الأمن يدرك جيدا أن بعض الحركات المسلحة في دارفور قد أصبحت

تمتهن حرفة استهداف القوافل ومركبات العمل الإنساني فقط بغرض السطو والنهب، والسطو على المركبات فقط، علاوة على الصدامات والمواجهات التي تقع بين هذه الحركات من جهة وتلك المواجهات ذات الطابع القبلي بين الرعاة والرحل والمزارعين والمستقرين، والتي تؤكد بدورها أن جذور مسببات التزاع في دارفور تعود في الأصل إلى شح موارد الماء والكلأ. وهذا كله يؤثر بالطبع على الأوضاع الأمنية، ومن ثم خطوط الإمداد للعمل الإنساني. ولا بد هنا من الإشارة إلى الدور المحوري الهام الذي تقوم به الدوريات التي ظلت تقوم بها أطواف الشرطة السودانية بالتنسيق اللصيق مع العملية المختلطة في دارفور في العديد من المواقع، بغرض فتح المسارات الآمنة وتأمين المركبات والقوافل الإنسانية.

لقد تطرق البعض، وكالعادة، إلى محور ما يسمى بالمحاسبات. وفيما يتصل بموضوع ما يسمى بالمحكمة الجنائية الدولية، فإن حكومة السودان، التي ليست طرفا في تلك المحكمة، لديها موقف معلوم لا يحتاج إلى تكرار، ونهائي لا رجعة فيه، مثلما أن المنظمات الإقليمية الكبرى التي ينتمي إليها السودان وفي مقدمتها الاتحاد الأفريقي، الشريك الاستراتيجي والأساسي للأمم المتحدة في دارفور وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجموعة الدول الأفريقية الباسيفيكية إلى آخر منظومة المنظمات الإقليمية التي يشكل جماعها ثلثي، أو أكثر من ثلثي الدول الأعضاء في هذه المنظمة، قد أصدرت ما يكفي من القرارات والمواقف التي تؤكد وبصورة مقنعة أن ذلك القرار المعيب قانونا، والمعيب حتى سياسيا، ليس سوى محض قرار سياسي لا صلة له البتة بتحقيق العدالة في دارفور أو بتحقيق السلام في دارفور. هو قرار، يستهدف وحدة السودان وكيانه كدولة مستقلة.

ولا نحتاج، لأن نؤكد اليوم، أن حكومة السودان لديها جهازها القضائي الوطني المؤهل والقادر على تحقيق العدالة والمحاسبات، ونرجو ألا نجد أنفسنا باستمرار مضطرين لتكرار ذلك أمام مجلسكم الموقر، أخذا في الاعتبار، ترحيبنا الكامل وتعاوننا المستمر مع فريق الحكماء الأفارقة الذي يقوده السيد الرئيس مبيكي، الرئيس الأسبق لجنوب أفريقيا، وكل الذي نرجوه من مجلس الأمن، هو أن يعمل على تجاوز كل ما من شأنه إعاقة العملية السياسية وأن يفسح المجال لانطلاق هذه العملية السياسية لأن التسوية السياسية، سيدي الرئيس، تظل هي أم الحلول.

وفيما يتصل بمحور الوضع مع تشاد، فإن الوضع على الحدود مع تشاد، يعلم عنه مجلس الأمن الذي تلقى عددا من الرسائل من حكومة السودان، تمت من خلالها إحاطة المجلس تباعا وأولا بأول، بسلسلة متلاحقة من الأعمال العدوانية والهجمات عبر الحدود والخروقات والتجاوزات، إلى أن بلغ الأمر مؤخرا، درجة أن تقوم تشاد بتنفيذ غارة جوية داخل السودان في ١٦ من الشهر الجاري، وهو ما نقلناه في حينه إلى المجلس، في الأسبوع المنصرم.

إنني، من هذا المنبر، أؤكد لهذا المجلس بأن حكومة السودان قد طفح بها الكيل ونفذ صبرها، وهي تحاول ما أمكن ممارسة الحكمة وضبط النفس إزاء هذا التطاول من الجارة تشاد. ولكن، للصبر حدود وحكومة السودان تؤكد من هذا المنبر احتفاظها بحقها الكامل وغير المنقوص والمشروع في التعامل مع هذه الخروقات والاعتداءات الغادرة والرد عليها بالكيفية التي تكفل منع تكرارها وتصون سلامة أمن ومواطني السودان.

ختاما، لا بد أن أؤكد التزام حكومة السودان الكامل بالاستمرار في تعاونها غير المحدود مع الأمم المتحدة ومع الاتحاد الأفريقي على صعيد نشر العملية المختلطة،

وكذلك على صعيد تحقيق السلام المستدام في دارفور بأعجل ما يمكن.

وكما أكدنا مرارا أمام هذا المجلس، فإن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة ومستدامة لتراع دارفور، هو الأولوية المطلقة بالنسبة لحكومة السودان. إن دارفور، جزء أصيل من هذا السودان، وأهل دارفور هم حفنة عزيزة من شعب السودان، وحكومة السودان بالتالي هي الأحرص على أمن وسلامة هؤلاء وإيصال المساعدات لهم، بل إعادقم إلى قراهم ومواقعهم لممارسة حياقم الطبيعية قريبا.

ومن هذا المنبر، فإننا نجدد دعوتنا أيضا لمجلس الأمن بأن يلقي بثقله خلف العملية السياسية وأن يدعم بكل ما أوتي من وسائل هذه العملية حتى نتمكن من التوصل إلى تسوية شاملة ومستدامة لتراع دارفور، وحتى نتمكن من طي هذه الصفحة من تاريخ السودان إلى الأبد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحان كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدا عملية الاستقرار والانتساب المرشحان المحتملان ألبانيا والجبل الأسود، وكذلك النرويج عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، وأيضا أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

لقد استمرت المعاناة في دارفور مدة طويلة، وهناك حاجة ماسة إلى تسوية سياسية. ولا يمكن أن تكون العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي هي في صميم جهودنا المشتركة للتخفيف من المعاناة، بديلا لعملية سياسية؛ ولا يمكن أن تفرض السلام. فالأمر متروك للأطراف ذاها لاتخاذ خطوات ملموسة نحو التوصل إلى حل سياسي للأزمة.

إن العملية المختلطة تقوم بدور مركزي في الجهود المبذولة لتوفير الحماية والأمن وتيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى دارفور. ومن المشجع أن العملية المختلطة يتوقع لها أن تقترب من قوهما الكاملة بحلول نهاية هذا العام. والفجوات الحالية بين الأرقام التي تم نشرها والأهداف المنشودة تعيق قدرة العملية على تنفيذ ولايتها. وعلينا، أيضا، كفالة أن تكون العملية مجهزة بشكل كاف للقيام بالمهمات ذات الأولوية المتمثلة في حماية المدنيين وتوفير الأمن للعمل الإنساني الفعال.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي تحسن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وحكومة السودان من خلال الآلية الثلاثية. لكن، ما زالت هناك عوائق تعرقل فعالية العملية المختلطة – مثلا، فيما يتعلق بحرية الحركة والعقبات الإدارية في التخليص الجمركي للمعدات الهامة، والتأشيرات لموظفي العملية المختلطة. وينتظر في الوقت الحالي حوالي ١٠٠ مواطن من الاتحاد الأوروبي تأشيراقم كي يتمكنوا من العمل مع العملية المختلطة. وأحيط علما بما قاله ممثل السودان بخصوص هذه المسألة، غير أنني أود أن أؤكد مجددا أن حكومة السودان عليها أن تضطلع بالمسؤولية عن إزالة هذه العقبات وتضمن تنفيذ الاتفاقات على الصعيد المحلي.

إننا نواجه وضعا إنسانيا قد يزداد تفاقما خلال موسم الأمطار. ويتعين على حكومة السودان وجميع أطراف الصراع احترام القانون الدولي الإنساني والالتزام به وكفالة سلامة الناس المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية والوصول إليهم. ولقد أعاق قرار الحكومة في شهر آذار/مارس طرد عدد من المنظمات غير الحكومية القدرة على تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين في دارفور.

ويحيط الاتحاد الأوروبي علما بالتقارير التي تفيد بأن عددا صغيرا من الأشخاص المشردين داخليا قد أخذوا في العودة إلى قراهم. ومن الهام كفالة أن تتم مثل هذه العودة بأمن وطواعية وبصورة محترمة، وبمساعدة وحماية وأن تتم مراقبة هؤلاء العائدين.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة جهود الوساطة المشتركة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، بقيادة السيد جبريل باسولي، من أجل الوقف الدائم للأعمال العدائية. ونعتبر نهج الوساطة المتعدد المسارات – الذي يشارك فيه المجتمع المدني في دارفور – مسألة أساسية. وندعو حركة العدل والمساواة والحكومة إلى الوفاء بالتزاماتهما كما وردت في اتفاق الدوحة لحسن النوايا.

لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم دون عدل. وموقف الاتحاد الأوروبي بشأن المحكمة الجنائية الدولية معروف تماما. فالمحكمة ودورها في تعزيز العدالة الدولية يحظيان بدعمنا التام. ويحث الاتحاد الأوروبي حكومة السودان وجميع أطراف الصراع الأخرى على التعاون التام مع المحكمة، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٩٣ (٢٠٠٥).

وتتيح الانتخابات الوطنية في السنة القادمة فرصة للسودان لانتهاج طريق سياسي في المستقبل. والانتخابات السلمية والشفافة وذات المصداقية أساسية لتعزيز الديمقراطية. وتقوم العملية المختلطة بدور في مساعدة بعثة الأمم المتحدة في السودان في الإعداد وتنظيم الانتخابات. ويرحب الاتحاد الأوروبي بقرار المحكمة الدائمة للتحكيم بشأن ترسيم الحدود في منطق أبيي. وندعو جميع أطراف اتفاق السلام الشامل إلى التعاون التام في تنفيذه.

ما زالت ديناميات المنطقة تتسم بعدم الاستقرار. وينبغي أن ينظر في هذا الإطار إلى عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في شرق تشاد وشمال – شرقي جمهورية أفريقيا الوسطى، التي نشرت في عام ٢٠٠٨ ونقلت إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى في آذار/مارس ٢٠٠٩. ولقد دعا الاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن وآخرون السودان وتشاد إلى احترام وتنفيذ التزاماتهما المشتركة تنفيذا تاما. ويبدو أن الهجمات عبر الحدود تجعل الاتفاقات لا معنى لها. وعلى البلدين أن يظهرا الإرادة السياسية لحل المسائل العالقة.

إن إحلال السلام في دارفور قد تأخر كثيرا. ولتعزيز التقدم، على جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة داخل المجتمع الدولي أن تسير في الاتجاه ذاته. وينبغي أن يكون الهدف هو الضغط على الأطراف بضرورة إبداء المرونة في البحث عن السلام. لكن، في نهاية المطاف، تقع المسؤولية على الأطراف نفسها. وقد حان الوقت كي تظهر الإرادة السياسية الملموسة والجادة والالتزام بالسلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام لوروا ليدلي بملاحظاته الختامية.

السيد لوروا (تكلم بالفرنسية): نظرا لضيق الوقت، سأتوخى الإيجاز. أود أن أشدد فقط على بضع نقاط كانت قد أثيرت وعلى عدد من الأسئلة كانت قد طرحت.

أولا وقبل كل شيء، نحن مرتاحون لأن نرى أن هناك توافقا في الآراء بخصوص الهدفين الرئيسيين: حماية المدنيين ودعم وصول المساعدات الإنسانية لصالح أكثر المحتاجين إليها. وأعتقد أن ذلك سينعكس في مشروع القرار الذي سيعتمده المجلس بعد قليل. ومع ذلك، بالنسبة للنقطة الثانية، الوصول الإنساني، أود أن أؤكد أن المسؤولين الإنسانيين الذين التقيتهم قد أشاروا إلى الصعوبات المتعلقة بخطر الاختطاف بصورة خاصة. وكما يدرك الأعضاء، هناك حاليا ثلاث حالات اختطاف، وتتعلق بثلاث منظمات غير حكومية. ومن ثمّ، وبالضرورة، فإن وصول عمال المساعدات الإنسانية إلى الأماكن النائية أحيانا صعب. ومن

الواضح، أننا عندما نحصل على قدرتنا الكاملة، سنتمكن من مساعدتهم بشكل أكبر، وهذه صعوبة أود أن أبرزها.

ثانيا، فيما يتعلق بالعملية السياسية - التي ذكرت كثيرا، فنحن نشكر الجميع على دعمهم للسيد باسولي وعمله. وفي الواقع، كان هناك ثناء على جهود قطر؛ وعلى جهود ليبيا، التي جعلت اجتماع عدد من الجماعات المتمردة ممكنا؛ وعلى جهود مصر، التي مرة أخرى تساهم في عملية السلام، التي ستتواصل مناقشتها في هذه اللحظة، في الدوحة في قطر. ومن الواضح أننا مسرورون أن تأتي كل هذه المبادرات بعضها مع بعض.

لقد لاحظت، وأعتقد أنه من المهم أن نلاحظ - أن جهود جميع الذين لهم تأثير على الجماعات المتمردة هي جهود هامة إذا أردنا أن يكون هذا الحوار شاملا. وبصورة خاصة، نحن نعرف تماما، أنه رغم كل المحاولات، ترفض حركة السيد عبد الواحد المشاركة في المفاوضات. وأرى أنه من الأهمية بمكان أن يستمر الضغط عليه للانضمام إلى المفاوضات، كما فعلت جماعات متمردة أخرى.

لقد ذكر البعد الإقليمي عدة مرات. وفيما يتعلق بتشاد والسودان، من الواضح أن الأمم المتحدة تواصل الدعوة إلى أكبر قدر من ضبط النفس وتحث على عدم التدخل عبر الحدود.

أما فيما يتعلق بقدرات ونشر البعثة - التي أشير إليها في كثير من الأحيان - أود أن أقدم عددا من التوضيحات وأشدد على أن ١٢ كتيبة من أصل ١٨ كتيبة قد تم نشرها وبدأت خمس كتائب أخرى في الوصول: كتيبة إثيوبية ثانية، وكتيبة مصرية ثانية وكتائب من جنوب أفريقيا وتترانيا وبوركينا فاسو. وقد وصل بعضها فعلا، وسيصل الباقي في الأسابيع والأشهر القادمة. والقول ذاته يصدق على وحدات الشرطة.

وكان هناك أيضا سؤال بشأن القدرات، بصرف النظر عن الأعداد. صحيح أن ١٠٣ من ناقلات الجنود المدرعة الكندية سحبت مؤخرا وأن ٦٢ من ناقلات الجنود المدرعة النيجيرية باقية في بورتسودان. وخلال اجتماع اللجنة الثلاثية الذي عقد مؤخرا، وعدت السلطات السودانية برفع جميع القيود الجمركية المفروضة على ناقلات الجنود المدرعة تلك، غير أنها لا تزال في بورتسودان حاليا. وأناشد السلطات السودانية أن تعجل بالإفراج عنها، وهو ما سيكون هاما للغاية بالنسبة لقدرات البعثة.

كما نظرت اللجنة الثلاثية في مسألة التأشيرات. وأود أن استعرض ما لدينا من أرقام. فقبل عقد اجتماع اللجنة الثلاثية، أصدرت ٩٦١ تأشيرة. وقبل يومين، أصدرت ١٢٠ تأشيرة أخرى؛ وتشمل المتأخرات ٣٢٧ تأشيرة - ١٩٧ لأفراد شرطة و ٤٧ لمراقبين والباقي لموظفين دوليين. وفيما يتعلق بالجدول الزمني لإصدار تلك التأشيرات الـ ٣٢٧، فقد تلقينا تطمينات جديدة من الحكومة السودانية في اجتماع اللجنة الثلاثية بأنها ستُسرّع عملية إصدار التأشيرات. وبالنظر إلى جميع الجنسيات المعنية، من الأهمية بمكان ألا يتم أي تمييز بينها حتى يتسنى نشر جميع موظفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور - المدنيين والعسكريين وأفراد الشرطة - في أقرب وقت ممكن.

كما ورد ذكر تقرير السيد مبيكي. ولكي أكون واضحا، أقول إن السيد مبيكي أشار إلى أن تقريره سيصدر في أيلول/سبتمبر، وعندئذ سيكون بمقدورنا التعليق عليه.

وقد سأل ممثل النمسا عن إمكانية تعزيز رصد الحدود. وفي الوقت الحالي، ومن منظور بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، لم يكن ذلك الأمر جزءا مباشرا في ولايتنا؛ كما أن الحدود طويلة للغاية. ولا نعتقد

أن لـدى بعثـة الأمـم المتحـدة في جمهوريـة أفريقيـا الوسـطى وتشاد والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمـم المتحدة في دارفـور القـدرة الكافيـة لرصـد الحـدود علـى النحـو المناسـب. كما نعلم أن السلطات التشادية والسودانية تعتبر هذا الأمر مسألة من مسائل السيادة الوطنية. ولا أعرف كيف يمكن للعمليـة المختلطـة وبعثـة الأمـم المتحـدة في جمهوريـة أفريقيـا الوسطى وتشاد القيام برصد صارم للحدود.

مـن جهـة أخـرى، وفيمـا يتعلـق بـأمر يقـع فعـلا في صلب ولايتنا، فإننا نزيد من الدوريات على طول الحدود لتفادي خطر وقوع حوادث. غير أننا مرة أخرى، لا نملك القـدرة علـى القيـام برصـد كامـل للحـدود، ومـن الناحيـة الـسياسية، لا رغبـة في ذلـك لـدى الـسلطات الـسودانية أو التشادية.

وفي الختـام، أود أن أشـكر المجلـس مـرة أخـرى علـى ما أُعرب عنه اليوم من دعم للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لوروا على أجوبته وتوضيحاته.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكـون مجلـس الأمـن قـد اختـتم المرحلـة الحاليـة مـن نظـره في البنـد المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٥.